مجلـــة كليـــة التربيـــة
العـــــدد الثالث والثلاثون
تشرين الثاني / ٢٠١٨

قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا ١٩٧٤-١٩٧٨

م.د احمد حاشوش عليوي
كلية التربية الاساسية/جامعة سومر

م.د مصعب عطية ذنون
كلية التربية الاساسية/جامعة سومر

الخلاصة العربي

شكل قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا ١٩٧٤-١٩٧٨ نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقة بين البلدين، الذي جاء نتيجة التدخل التركي في قبرص عام ١٩٧٤، مما ادى بالكونغرس وبتأثير من اللوبي اليوناني الامريكي الى تشريع ذلك القانون.

حاول البحث تسليط الضوء على محاور عدة اهمها: اسباب ومبررات الحظر العسكري ،والموقف التركي من الحظر، فضلا عن الدبلوماسية الأمريكية في ظل حظر الأسلحة والصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الامريكية على قرار الحظر، وذلك لان الاولى اصرت على اقرار القانون حتى ايجاد حل سلمي لازمة قبرص ، اما الادارة التنفيذية اكدت بان الحظر العسكري سيؤثر سلباً على العلاقات بين البلدين وسيهدد الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو، كما تناول البحث أثر الحظر العسكري على تركيا، وعلى الرغم من أن الحظر كان له تأثيراً سلبياً على الاوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية إلا أنه ساعد تركيا في البحث عن اسواق وموردين جدد والسعي لتأسيس بعض الصناعات العسكرية المحلية من أجل تقليل من الاعتماد شبه الحصري على الولايات المتحدة الامريكية، وكان لتأزم العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا الاثر الواضح بتحسن علاقة الاخيرة مع الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط، الامر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة مما ادى الى تقارب وجهات النظر الامريكية التركية وانهاء الحظر العسكري عام ١٩٧٨.

Abstract

(Law the Embargo of US Military Assistance on Turkey1974-1978)

The arms sale embargo imposed by the United States against its close ally Turkey, as a reaction to the Turkish military intervention in Cyprus on July 20, 1974 constitutes a turning point in the enhanced relationship between both countries. The United States opposed the Turkish operation and imposed an arms embargo on Turkey in 1975 that lasted for three years .The embargo had a serious impact on the Turkish economy and defense capability because the Cyprus campaign required continuous logistical support, and Turkey was dependent on the United States for many of its military supplies. Feeling the effects of the embargo, Turkey initiated a program to develop its own defense industry. Although the ban created military, political and economic problems, it eventually helped Turkey to create a strong defense industry and become less dependent on other countries. This treatise tries to assess the effects of the U.S. arms embargo on Turkish defense capability and examine how the embargo influenced the development of the Turkish defense industry.

Department of research into several axes, the most important reasons for the embargo of US aid to Turkey as well as the position of Turkey and the United States. The ban and the impact of the military embargo on Turkey. The study also discussed the improvement of US-Turkish relations and the end of the embargo in 1978.

المقدمة

تطورت علاقة الولايات المتحدة الامريكية مع تركيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفيتي بعد أن أثبتت بانها حليفاً قوياً ومخلصاً يمكن الاعتماد عليه، لاسيما بعد ارسالها قوة عسكرية للقتال جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية تحت رعاية الأمم المتحدة في الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ ، وانضوائها تحت سياسة الاحلاف والتكتلات الغربية عندما انضمت لحلف الناتو١٩٥٢، واشتركت في حلف البلقان ١٩٥٣، وحلف بغداد ١٩٥٥، فضلا عن إنشاء قواعد عسكرية أمريكية وفتح محطات لمراقبة أنشطة الصواريخ والمجال الجوي السوفيتي من الاراضي التركية ، فيما حظيت الأخيرة بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة من الولايات المتحدة قدرت بين الاعوام (١٩٤٧-١٩٧٤) قرابة (٥.٦) مليار دولار أمريكي.

وعلى الرغم من المصالح الاستراتيجية المتقاربة بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك خلافات وتوتر في العلاقة بين الطرفين، فخلال منتصف السبعينات تدهورت العلاقات الأمريكية التركية نتيجة لتصاعد الأزمة القبرصية الامر الذي حتم على الولايات المتحدة اعلان قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا عام ١٩٧٤.

أن اختيار عام ١٩٧٤ بداية لموضوع البحث يعود اساساً إلى بداية إقرار قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا من قبل الكونغرس الأمريكي، أما انتهاء البحث عام ١٩٧٨ وذلك لرفع الحظر العسكري الأمريكي واستئناف عمليات نقل الأسلحة لتركيا.

اولاً: أسباب ومبررات حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا

أدت الأزمة القبرصية دوراً مهماً في رسم شكل الموقف الأمريكي تجاه تركيا ، ولم تعكس مجرياتها والمواقف التي حدثت خلالها تلك الأهمية فقط ، بل إن نتائجها شكلت منعطفاً جديداً في تاريخ السياسة الأميركية التركية، ولذلك عُدّت الأزمة الأخيرة باكورة الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشريع قانون حظر المساعدات العسكرية على تركيا، وقبل الولوج في الموضوع والدخول في سبر أغواره لابد من معرفة ظروف الأزمة القبرصية.

الأزمة القبرصية:-

تقع جزيرة قبرص في الجزء الشمالي الشرقي من البحر المتوسط، تبلغ مساحتها (٩,٢٥١)كم٢ وبذلك تكون ثالث أكبر جزيرة بعد جزيرتي صقليا وسردينيا([١])، وهي قسمان قبرص الشمالية التركية وقبرص الجنوبية اليونانية، يبلغ عدد سكانها وفق احصاء عام ١٩٦٠ حوالي (٦٠٠,٠٠٠) نسمة، شكل القبارصة اليونانيون(٨٠%) والقبارصة الأتراك(١٨%) من مجموع السكان و(٢%)من العرب والارمن والقوميات الاخرى([٢]). ويتضح من خلال ذلك أن معظم سكان قبرص هم من أصل يوناني استوطنوا فيها منذ عهد الامبراطورية اليونانية وظلوا محتفظين بلغتهم وديانتهم المسيحية التي اعتنقوها، أما الجزء الاخر فقد هاجر اليها بعد احتلال الدولة العثمانية لها عام ١٥٧١، وشكل هؤلاء المهاجرون أصل القبارصة الأتراك، وفي مؤتمر برلين ١٨٧٨ تنازلت الدولة العثمانية عن قبرص لبريطانيا مع بقاء سيادتها الاسمية عليها مقابل دعمها ضد روسيا ،وعندما دخل العثمانيون الحرب العالمية الاولى إلى جانب دول الوسط أي ضد بريطانيا استولت الأخيرة رسمياً على تلك الجزيرة في عام ١٩١٤، وفي عام ١٩٢٣ اعترفت تركيا رسمياً بضم الجزيرة إلى بريطانيا([٣]).

برزت الأزمة القبرصية على المسرح الدولي عقب حصول الأخيرة على استقلالها في ١٦ اب ١٩٦٠ وانتخب الاسقف مكاريوس الثالث(Makarios III)(قبرصي يوناني) رئيساً، وفاضل

كوجك(قبرصي تركي) نائبا له، وقد أكد الدستور الجديد على الحقوق المتساوية للقوميتين ([٤])، كما عقدت في اليوم نفسه معاهدة الضمان بين بريطانيا وتركيا واليونان التي شددت على عدم تقسيم قبرص أو اتحادها مع أي دولة أو ضمها لأية دولة أخرى ، ومنحت الدول الضامنة الثلاث حق التدخل في قبرص للمحافظة على تلك المعاهدة وأصبح لتركيا واليونان وجود عسكري في قبرص شرط أن لايتجاوز (٦٥٠) جندي تركي و(٩٥٠) جندي يوناني([٥])، وبذلك أصبحت تركيا احدى القوى الثلاث الضامنة إلى جانب بريطانيا واليونان لاستقلال الجزيرة، وحقق لها درجة معينة من النفوذ على تطورات الجزيرة واعطى حكومة أنقرة حق التدخل بمفردها أو بشكل جماعي لإعادة تطبيق الترتيبات الدستورية على الجزيرة إذا ما انتهكت([٦]).

أثار منح القبارصة الأتراك حقوقاً متساوية مع القبارصة اليونانيين حفيظة الرئيس مكاريوس كونها لا تتناسب مع عددهم في قبرص، لذا اقترح في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ اجراء تغيرات دستورية من شانها تغيير وضع القبارصة الأتراك من قومية لها حقوق متساوية مع القبارصة اليونانيين إلى اقلية خاضعة إلى الأكثرية ،مما أدى إلى توتر أجواء العلاقات بين كلتا القوميتين ([٧])، وكاد الموقف أن يتحول إلى صدام مسلح بين اليونان وتركيا لان الأخيرة حاولت من جانبها باسم معاهدة الضمان استغلال الموقف والتدخل عسكريا في شؤون قبرص عام ١٩٦٤ إلا أن الإدارة الأمريكية أرسلت تهديداً لرئيس الوزراء التركي عصمت اينونو حذرته من التدخل التركي في قبرص([٨])، ويعود سبب النزاع بين تركيا واليونان على قبرص هو لرغبة تركيا بتقسيم الجزيرة إلى إدارتين أحداهما قبرصية تركية والاخرى قبرصية يونانية، إلا أن اليونان تريد ضم الجزيرة اليها وتحقيق الاينوسيس([٩]) (Enosis) أما بالنسبة إلى الحكومة القبرصية فإنها تسعى ان تبقى مستقلة([١٠]).

أصبحت تلك الأزمة أكثر تعقيداً بسبب التطورات التي شهدتها قبرص منذ منتصف تموز عام ١٩٧٤، إذ قام عناصر من الحرس الوطني القبرصي وبالتنسيق مع الحكومة اليونانية بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس القبرصي مكاريوس وحل محله نيكوس سامبسون(Nicos Sampson) الذي أيد مشروع الحاق قبرص باليونان([١١]).

يبدو أن تلك التطورات أثارت مخاوف السفير الامريكي في تركيا ويليام ماكومبر (William B. Macomber) وتوقع بان تقوم حكومة أنقرة بإعلان النفير العام لقواتها العسكرية الامر الذي سيزيد من تصعيد الأزمة، ولذلك طلب من وزارة الخارجية الأمريكية أن تتدخل للمحافظة على الوضع الراهن وعدم السماح بإعلان الوحدة بين قبرص واليونان، وكما توقع السفير الامريكي جاء الرد التركي سريعاً إذ اعلنت أنها لن تقبل بالأمر الواقع وستنفذ حقها في اتفاقية الضمان القبرصية لعام ١٩٦٠ للحفاظ على استقلال قبرص، ونشرت قواتها العسكرية البالغ عددها قرابة (٦٠٠٠) مقاتل على امتداد سواحل كيرينيا شمال قبرص، في مقابل ذلك أعلنت الحكومة اليونانية التعبئة العامة لقواتها العسكرية، وأرسلت قسماً من قواتها إلى الحدود الشرقية مع تركيا ، أما الولايات المتحدة فقد بعثت مساعد وزير الخارجية الامريكي جوزيف سيسكو(Joseph J. Sisco) إلى كل من أنقرة وأثينا في محاولة إيجاد حل وسط يرضي الطرفين فالتقى المبعوث الامريكي برئيس الوزراء التركي بولند اجاويد الذي أكد على شروط تركيا لوقف التدخل العسكري في الجزيرة ، وهي سحب العسكريين اليونانيين من قبرص، وإعادة الامور إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب، وضمان حماية القومية التركية على الاراضي القبرصية، واستعادة نائب رئيس جمهورية قبرص وهو من القبارصة الأتراك سلطاته، وتشكيل إدارتين إحداهما تركية والاخرى يونانية تتمتعان بالحكم الذاتي في قبرص، غير أن اليونان رفضت تلك الشروط، وعلى أثر ذلك حذرت الإدارة الأمريكية كل من تركيا واليونان من انتهاك استقلال قبرص ودعت الطرفين لعقد مؤتمر في لندن([١٢]) .

وفي ضوء ذلك جرت محادثات رباعية في لندن بين حكومة أنقرة وأثينا وواشنطن ولندن لاتخاذ عمل مشترك في قبرص أكدت فيها الحكومة التركية على شروط اجاويد المذكورة أعلاه، غير أن الحكومة اليونانية ايضاً رفضت تلك الشروط وبذلك انتهت المفاوضات التي استمرت بين ١٧-١٩ تموز ١٩٧٤ دون التوصل إلى أية نتائج مرضية للطرفين([١٣]).

ومن جانبها سعت الحكومة التركية إلى انهاء المخاوف الامنية للقبارصة الأتراك بصورة نهائية من خلال دخول قواتها العسكرية إلى قبرص بحجة حماية الأتراك المتواجدين هناك ، وعلى هذا

الاساس قامت حكومة أنقرة بغزو جزيرة قبرص وفق المادة (٤) من معاهدة الضمان المبرمة عام ١٩٦٠ والتي نصت على "حق استعمال التدخل العسكري في حالة تدهور الاوضاع في الجزيرة"، وقامت الحكومة التركية بأرسال (٣٠) سفينة حربية من ميناء مرسين التركي صوب الجزيرة ترافقها عدد من المدمرات والغواصات فضلاً عن ٣٠ دبابة، وأنزلت تركيا قواتها على الجزيرة في ٢٠ تموز ١٩٧٤، واشتبكت مع قوات الانقلابين اليونانيين في ثلاث محاور ليماسول (في جنوب قبرص)، ونيقوسيا، وكيرينيا (في شمال قبرص) ([١٤])، وبعد يومين وقع أول صدام عسكري بين القوات التركية واليونانية عند ليماسول، أسفر عن هزيمة القوات اليونانية، وسيطرة القوات التركية على كيرينيا وعلى الطريق الذي يربط بين الأخيرة والعاصمة نيقوسيا الذي يبلغ طوله بنحو (٢٠)كم[٢]([١٥]) .

وفي اليوم نفسه دعا مجلس الامن التابع للأمم المتحدة إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي قبرص، ووقف اطلاق النار، وانسحاب جميع القوات الاجنبية من قبرص، وجلوس الدول الثلاث الضامنة على طاولة المفاوضات لاستعادة السلام في المنطقة، وبعد فشل مفاوضات جنيف التي جرت من (٢٥ –٣٠) تموز ١٩٧٤ بين وزراء خارجية الدول الثلاث الضامنة وبحضور ممثل عن هيئة الامم المتحدة بصفة مراقب بالتوصل إلى حل بين الطرفين ، تبين من خلال المناقشات التي جرت في المؤتمر مدى الاختلاف في وجهات النظر بين تركيا واليونان حول مستقبل قبرص السياسي واتضح ذلك من خلال المشروع الذي طرحه طوران جونيس(Turan Gunes) وزير خارجية تركيا والذي تضمن اتخاذ تدابير سريعة لاحترام وقف إطلاق النار ، وتشكيل إدارتين إحداهما تركية والأخرى يونانية تتمتعان بالحكم الذاتي في قبرص، كما نص المشروع على قيام الدول الضامنة بالإشراف على مطار نيقوسيا، وايجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، واستعادة نائب رئيس جمهورية قبرص سلطاته، وكذلك استعادة قبرص وضعها الطبيعي كدوله ذات قوميتين، إلا أن وزير الخارجية اليوناني جورج مافروس (George Mavros) رفض المشروع التركي بوصفه يهدد استقلال قبرص، وأصر على تطبيق قرار مجلس الأمن المرقم (٣٥٣) الذي يقضي بإقرار السلام والعودة للنظام الدستوري وطالب بانسحاب الجيوش الأجنبية من قبرص ، وأكد ان حل الأزمة لا يمكن

ان يتم إلا باشتراك ممثلي الشعب القبرص وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية ([١٦]). يبدو أن حكومة أثينا ادركت بأن غالبية الشعب القبرصي ذو الاصول اليونانية تكون معظم القرارات التي يتخذونها لصالح اليونان، ولهذا طرحت بان الحل الافضل هو أن يكون بيد الشعب القبرصي وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

ومع وصول المفاوضات إلى طريق مسدود تجددت الاشتباكات العسكرية في الجزيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك الامر الذي أدى إلى انفجار الموقف العسكري، فشن الجيش التركي عمليته العسكرية الثانية على قبرص في ١٤ اب عام ١٩٧٤ وبعد مرور ثلاثة أيام سيطر على مايقرب من (٣٨-٤٠%) من مساحة الجزيرة بمساعدة القبارصة الأتراك المتواجدين هناك الذين قدموا لتركيا الكثير من المعلومات الاستخباراتية ([١٧])، وقد أسفر الغزو عن نزوح قرابة (٢٠٠) الف قبرصي يوناني من منازلهم في الشمال إلى جنوب قبرص وتم نقل بنحو (١٠) الاف قبرصي تركي من الجنوب إلى شمال قبرص ، وتقسيم الجزيرة إلى إدارتين مستقلتين ذاتيا أحداهما قبرصية يونانية والاخرى قبرصية تركية ([١٨])، واحتفظت تركيا بقوة تقدر بـ(٦٥,٠٠٠) جندي على الجزيرة ،وعد القبارصة اليونانيون تلك القوات قوات احتلال([١٩])، الامر الذي أدى إلى تغيير ميزان القوى في قبرص لصالح الأتراك، ويعزى سبب الانتصارات السريعة التي حققتها القوات التركية في قبرص للتفاوت الكبير بين حجم القوات التركية قياساً بالقوات اليونانية ، فضلا عن بعد القواعد الجوية ومحطات الوقود اليونانية عن قبرص بحدود(٤٠٠) كم٢، في حين تبعد القواعد الجوية لتركيا ما يقارب (١٦٠) كم٢ مما سهل وصول القوات الجوية التركية إلى قبرص بصورة سريعة([٢٠]).

حاولت تركيا منع اليونان من الاستيلاء على الجزيرة وتحقيق الاينوسيس، وكذلك ايقنت بان موقفها بالمفاوضات مع اليونان سيكون في وضع أفضل للمساومة في محادثات السلام المستقبلية تتناسب مع انتصاراتها العسكرية التي حققتها في قبرص، لذلك أعلن اجاويد أن التدخل لم يكن فقط لحماية حقوق القبارصة الأتراك ، ولكن لإنقاذ القبارصة اليونانيين من النظام العسكري، ولم يكن الهدف هو شن الحرب بل إحلال السلام في الجزيرة([٢١]).

وعلى ما يبدو أن التدخل التركي في قبرص أوضح للولايات المتحدة أن تلك الاحداث من الممكن أن تؤدي إلى توسع نطاق الحرب بين تركيا واليونان، مما يخلق الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، لذلك تدخلت وطلبت رسمياً وقف اطلاق النار لان استعمال القوة سيعرض منطقة الشرق الاوسط للخطر، وأن حل الأزمة لا يمكن أن يكون عن طريق استعمال القوة العسكرية وإنما عن طريق المفاوضات السلمية، مما دفع الكونغرس الامريكي وبتأثير من مجموعة الضغط اليونانية إلى اصدار قرار الحظر على شحن الاسلحة والمعدات العسكرية إلى تركيا[٢٢].

ثانياً: سن قانون حظر المساعدات العسكرية الامريكية على تركيا

توجد في الولايات المتحدة الأمريكية جالية يونانية كبيرة يقدر عددها بأكثر من ثلاث ملايين نسمة وتعد من الجاليات الغنية والمؤثرة في الولايات المتحدة، كما أن هناك عدداً كبيراً من المنظمات اليونانية تعمل داخل الولايات المتحدة بلغ عددها في منتصف الثمانينات حوالي خمسين منظمة يونانية أمريكية، ولذلك سعى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لشن حملة دعائية كبيرة ضد تركيا وتدخلها في قبرص لكسب أصوات الناخبين الأمريكيين ذوي الاصول اليونانية الذين ينضوون في مناصب مهمة وأصواتهم تؤدي دوراً فاعلاً في الانتخابات المزمع انعقادها في ٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ (٢٣).

كانت الحجة الأساسية لمعظم أعضاء الكونغرس الذين طالبوا بفرض حظر الأسلحة على تركيا هي الادعاء بأن تركيا استعملت الأسلحة الأمريكية والمواد العسكرية المستوردة خلال العملية العسكرية على قبرص وهذا يعني انتهاكاً للقوانين والاتفاقات الثنائية المبرمة مع تركيا، بما في ذلك اتفاقات المعونة المقدمة إلى تركيا لعامي ١٩٤٧ و ١٩٥٩ إلى جانب قانون المساعدة الخارجية لعام ١٩٦١، وقانون المبيعات العسكرية الأجنبية الصادر في عام ١٩٦٨، وفي تلك الحالة ادعى الكونغرس "بأن تركيا استعملت الأسلحة الأمريكية بطريقة غير شرعية" (٢٤).

طالب معظم اعضاء الكونغرس بإقرار قانون فرض حظر المساعدات العسكرية بغية اجبار تركيا لتقديم تنازلات للطرف القبرصي اليوناني الامر الذي يؤدي إلى الاستعجال لإيجاد حل للأزمة بالطرق الدبلوماسية ، واكدوا "إذا لم تقطع الولايات المتحدة المساعدات العسكرية فستتم مكافأة تركيا على تدخلها في قبرص"، وفي الوقت نفسه أعتقد أعضاء الكونغرس "بأن الإدارة الأمريكية لم تكن قادرة على تصور أن التدخل التركي غير القانوني في قبرص يشكل أكبر عقبة في التوصل إلى حل أزمة قبرص" ([٢٥]).

لم يكن مؤيدو فرض الحظر العسكري في الكونغرس الامريكي مقتنعين بآراء الإدارة الأمريكية المناهضة لمعاقبة تركيا وبقوا مصرين على المضي قدماً في فرض عقوبة الحظر، وعلى إثر ذلك زار مجموعة من أعضاء الكونغرس من ذوي الاصول اليونانية بقيادة جون براديماس (John Brademas) وزير الخارجية الامريكي هنري كسينجر (Henry A.Kissinger) في ١٥ آب عام ١٩٧٤ وأدانوا فشل الإدارة الأمريكية في منع التدخل التركي في قبرص، إذ أدعى براديماس إن استعمال الأسلحة الأمريكية في قبرص كان خرقا للقوانين الأمريكية وللمادة الرابعة من اتفاقية مساعدة تركيا المبرمة عام ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والتي نصت على إلزام الأخيرة بحصول موافقة الولايات المتحدة على استعمال المساعدات العسكرية الأمريكية، فضلا عن اتفاقيتي ١٩٦١و١٩٦٨اللتين اشترطتا على أن تزود الولايات المتحدة تركيا بمساعدات عسكرية لا تستعمل إلا في حالات الدفاع وضد التهديدات السوفيتية فقط والهدف من ذلك هو منع القمع الداخلي أو الحرب الأهلية التي يجري تنفيذها بمساعدة الاسلحة الأمريكية([٢٦])، واقترح براديماس بان تقطع الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية لتركيا حتى يتم سحب قواتها من الجزيرة([٢٧]).

وفي غضون ذلك أعلنت وزارة الخارجية الامريكية في ١٠ أيلول ١٩٧٤ أن الإدارة الأمريكية ستجري تحقيقاً لغرض تحديد مصدر الأسلحة التي استخدمتها تركيا في قبرص وشرعية ذلك العمل، وأعلنت أنه سيتخذ إجراء صارماً بحق تركيا إذا ثبت أن الأخيرة استعملت السلاح الامريكي في قبرص ([٢٨]). يبدو أن الإدارة الأمريكية حاولت تأخير تحرك الكونغرس لاتخاذ أي إجراء بشان تشريع قانون

حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا بغية ايجاد حل سلمي يرضي الطرفين دون اللجوء إلى قطع المساعدات العسكرية الذي من الممكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات بين البلدين وتوجه تركيا نحو المعسكر الاشتراكي.

وعلى الرغم من إعلان وزارة الخارجية إلا أن الكونغرس لم يتخذ الإجراءات التركية وتدخلها في قبرص بموجب أحكام قانون المساعدة الأمريكية لتركيا دفاعاً عن النفس وبدأ بالعمل على فرض الحظر على تركيا من دون انتظار ظهور نتائج التحقيق التي تجريها الإدارة الأمريكية، لأن الكونغرس كان مقتنعا بأن سياسة كسينجر المتساهلة تجاه تركيا أدت إلى تبني الأخيرة سياسة توسعية ، لذلك وجب عليه السيطرة على سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا بغية ارغام الأخيرة على تقديم تنازلات حول الأزمة القبرصية[٢٩].

ورداً لآراء الكونغرس المؤيدة لفرض الحظر رأى المسؤولون الأتراك أنه طبقا للمادة (٤) من معاهدة الضمان بشأن قبرص فأن لتركيا حق التدخل بشكل مستقل بعد عقد مشاورات مع الدولتين المانحتين الأخيرتين (بريطانيا واليونان) من أجل حفظ استقلال قبرص، وأن ميثاق الأمم المتحدة سمح بالدفاع عن النفس، وأضافوا أن خطر الإبادة الذي يواجهه القبارصة الأتراك قد أوجد المبرر القانوني السليم لأنهاء الاشتباكات في قبرص، وفي مقابل ذلك أستعمل اليونانيون الأسلحة الأمريكية ضد الأتراك ومع ذلك لم يتم رصد رد فعل مثل هذا في الولايات المتحدة بخصوص خرق القوانين الأمريكية، واعتقد المسؤولون الأتراك أن مشكلة قبرص والعلاقات التركية الأمريكية قضيتان منفصلتان، وأن المعونة المقدمة لهم لم تكن خدمة دون مقابل وإنما كانت جزءاً من الدفاع المشترك يندرج ضمن إطار التحالف الأطلسي وأن فرض العقوبة أو الحظر العسكري على تركيا من شأنه أن يقوض الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو[٣٠] .

وإزاء ذلك رفض المسؤولون الأتراك قانون الحظر وهددوا بفرض عقوبات ضد القواعد والمنشئات ومراكز المخابرات الأمريكية المتواجدة في تركيا حال قطع المساعدات العسكرية [٣١]، إلا أن

الضغوط والتهديدات التركية لم تثن السلطة التشريعية عن تنفيذ قرار الحظر، فتم تمرير قانون مجلس الشيوخ الداعي إلى فرض الحظر وبلغ عدد الأصوات (٦٤ مقابل٢٧) صوتاً في ١٩ أيلول عام ١٩٧٤، وبعد خمسة أيام وافق مجلس النواب بعدد أصوات بلغ (٣٧٤ مقابل ٢٦) صوتاً ، لقد حظر ذلك التشريع أية أموال (من ضمنها المعونة الاقتصادية) في حال استعمالها لتقديم الدعم العسكري لتركيا وشمل الحظر المبيعات والأرصدة العسكرية والمنح والضمانات ، كما منع المبيعات التجارية العسكرية تشمل (الأسلحة، وقطع غيارها، التي صنعتها أو أجازت استعمالها الولايات المتحدة)، ومن جانبه اعترض الرئيس الأمريكي الجديد جيرالرد فورد(Gerald Ford) واستخدم حق النقض (الفيتو) في بداية تشرين الاول عام ١٩٧٤ ضد قرار الحظر، وأكد للكونغرس بان هناك تقدم ملحوظ حول مفاوضات قبرص وأن قطع المساعدات العسكرية عن تركيا من شأنه أن يقوض الجهود الأمريكية الرامية في تلك المفاوضات، وسيؤثر الحظر على العلاقات الأمريكية التركية بشكل سلبي ويضعف الموقع الحاسم للولايات المتحدة في شرق البحر المتوسط، وعلى الرغم من جهود الرئيس الامريكي فورد لمنع سن تشريع قانون الحظر إلا أن الكونغرس لم يقتنع بحجج الإدارة الأمريكية وأصر على اقرار القانون ، وجراء ذلك أدرك الرئيس الامريكي أنه يجب التوصل إلى حل وسط مع الكونغرس من أجل منع التسبب بضرر أكبر للعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ([٣٢]).

وبناء على ذلك مرّر الكونغرس في جلسته الثانية في ١٧ تشرين الأول عام ١٩٧٤ تشريع قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا (من خلال إضافة الملحق "X" إلى القسم ٦٢٠ من قانون المعونة الخارجية الأمريكية لعام ١٩٦١)، ونتيجة لذلك حظرت الولايات المتحدة أكثر من (٢٠٠) مليون دولار كمنح وقروض ومشتريات أسلحة عن تركيا([٣٣])، ولكن خضوعاً لالتماس فورد تم تأجيل الحظر حتى ٥ شباط ١٩٧٥ ، وعلى اثر ذلك وافق الرئيس الأمريكي على مضض في ١٠ كانون الأول على قانون حظر المساعدات العسكرية على تركيا في حال عدم تحقق تقدم ملحوظ في المفاوضات بين تركيا واليونان، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية التي

سعت إلى تأجيل الموعد النهائي وحذرت من أغلاق تركيا للقواعد والمنشئات العسكرية الأمريكية فيها، إلا أن الكونغرس تمسك بالموعد النهائي للحظر المحدد في ٥ شباط ١٩٧٥([٣٤]).

يبدو أن الكونغرس والرأي العام الأمريكي كان متأثران بالرأي العام اليوناني لاعتبارات كثيرة أهمها أن اليونان تنتمي إلى العالم المسيحي في حين أن تركيا كانت محسوبة على العالم الإسلامي ، كما أن الكونغرس نفسه يعد اليونان مهداً للديمقراطية الغربية والعالم المسيحي، علاوة على التأثير الكبير للدعاية اليونانية في الولايات المتحدة، إذ لم تتمكن تركيا خلال ربع قرن تقريباً من علاقاتها مع الولايات المتحدة من التأثير في الكونغرس أو الرأي العام الأمريكي واقتصرت في علاقاتها تلك على المستوى السياسي والعسكري والدبلوماسي فقط، ومع ذلك فقد كان هناك معارضة واضحة في الولايات المتحدة لقرار الحظر، لكنها لم تصل إلى مستوى التأثير الذي بلغه ضغط اللوبي اليوناني([٣٥]). ومن هذا المنطلق كان الموقف الامريكي يصب في مجرى مناهض للموقف التركي وانعكس سلبا على العلاقات بين البلدين.

ثالثاً: الموقف التركي من قرار الحظر

عارضت حكومة انقرة منذ البداية فكرة ربط الحظر على الأسلحة بأزمة قبرص ، وحذرت بانه سيؤثر سلباً على العلاقات بين الطرفين، ولا يخفى إن التشدد في مفاوضات اليونان والتي اعتمدت على ضغط الكونغرس والأمم المتحدة على تركيا، ارتبطت برفض شريك اجاويد في التحالف ونائب رئيس الوزراء نجم الدين إربكان عن القيام بتنازلات تجاه أزمة قبرص الذي أكد على سياسة التوسع في قبرص، ورأى ان الحل في أزمة قبرص هو اعلان استقلال الأخيرة استقلالاً تاماً والتي أصبحت المسببات الرئيسة لإسقالة اجاويد من منصبه، مما أدى إلى تعيين السيناتور سعدي إيرماك رئيساً للوزراء في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٤ من قبل رئيس الجمهورية فخري كوروترك لتشكيل حكومة مؤقتة، وتزامنت الحكومة الأخيرة مع تحرك الكونغرس لفرض الحظر على تركيا([٣٦]).

وجديراً بالذكر كان المسؤولون الأتراك يتابعون عن كثب السياسة الأمريكية خلال مناقشات الحظر، وفي مطلع عام ١٩٧٥ صرح إيرماك بأن تعليق المساعدات العسكرية الأمريكية سيدفع تركيا لإعادة النظر بعلاقاتها مع الناتو وتعهد "بإغلاق جميع نقاط الاستطلاع الأمريكية وقواعد تعقب الصواريخ التي تعمل ضد الاتحاد السوفيتي ، وأكد صانعو السياسة التركية ان مشروع قرار الحظر خطوة غير عادلة من قبل الولايات المتحدة، وعلى النقيض من وجهة النظر الأمريكية فإن تركيا عدت الدخول إلى قبرص قضية دفاع وطني، إذ كان الدفاع عن السكان الأتراك في قبرص حيوياً بالنسبة للسياسة التركية الخارجية، كما بين المسؤولون الأتراك أن الحظر أداة غير فعالة وغير ضرورية لجعل تركيا تغادر قبرص، فضلا عن ذلك فان تلك الخطوة ستشجع الجانب اليوناني في الاستحواذ على قبرص الامر الذي من شأنه أن يجعل عملية السلام أكثر صعوبة، ومن غير العدل وضع الحظر فقط على الجانب التركي بينما لم يعان اليونانيون من أي تداعيات على أفعالهم، وأن المساعدات العسكرية ومشكلة قبرص كانتا قضايا منفصلة، ولم تكن المساعدات الأمريكية لتركيا مجرد خدمة بل كانت ضرورية للحفاظ على التحالف القوي ضد الاتحاد السوفيتي، ([٣٧]). وفي ٥ شباط ١٩٧٥ عقد المجلس الوطني التركي اجتماعاً طارئاً لمناقشة قرار الحظر الذي أصدره الكونغرس والذي وافق بأغلبية ساحقة على قطع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي الوقت نفسه بين رئيس الوزراء التركي للمجلس "أن قرار الحظر سيؤدي إلى تدهور العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة"، واكد بعد تبني هذا التشريع فإن "أية خطوة نتخذها من جانب واحد لتسهيل حسم أزمة قبرص سيتم تفسيرها على أنها تمت تحت تهديد قرار الكونغرس ولا أحتاج أن أشرح لكم كم سيكون لهذا من رد فعل قوي في الرأي العام التركي مع كل تأثيراته السلبية على صورة الولايات المتحدة... وإن الحرس الوطني اليوناني المؤلف من ١٠.٠٠٠ شخص من وسط اليونان كان قد تم تسليحه وتجهيزه بالمعدات الأمريكية ومن الصعب أن نشرح للرأي العام التركي سبب توجيه القرار الأمريكي تجاه تركيا فقط وهذا سيؤدي إلى التشكيك بطبيعة الأمن المشترك بين البلدين"([٣٨]).

وعلى الرغم من ذلك فان رد الفعل التركي كان مقيَّدا نوعا ما، إذ امتنعت تركيا في بداية الامر عن اغلاق القواعد الموجودة على أرضها في تلك المدة من أجل عدم إعاقة جهود إدارة فورد الرامية إلى رفع الحظر واكتفت بتأسيس دولة قبرصية فدرالية في ١٣ شباط وأعلنت إنها لن تشارك في تدريبات الناتو الشتوية في شهري شباط–اذار عام ١٩٧٥([٣٩])، وفي ٦ شباط كتب الرئيس الأمريكي فورد لرئيس الجمهورية التركي كوروترك "إن الشعور العميق لحكومة وشعب تركيا الذي صاحب قرار الحظر مفهوم تماماً لدى الإدارة الأمريكية بالوقت الذي تحظى فيه العلاقات بين البلدين بقدر عال من الأهمية، ولهذا السبب بالذات أنا واثق بأنه سيتم اتخاذ إجراء تصحيحي لقرار الحظر، وعليه فإني أحث تركيا للانضمام إلينا من خلال استئناف الجهود الحثيثة لغرض استعادة المساعدات العسكرية"، ومن جانبه رد كوروترك لفورد في ٩ شباط قائلا "إن قرار الحظر وتعليق المساعدات العسكرية الأمريكية لا يعد متماشياً مع التحالف والعلاقة التي يجب أن تكون بين الطرفين ... مع ذلك أريد أن أؤكد لك إن حكومتي ستبذل قصارى جهدها لكي تخرج العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا بأقل ضرر ممكن من هذا الوضع الذي سببه تحرك الكونغرس"، وفي اليوم نفسه حث كسينجر وزير الخارجية التركي الجديد مليح إسنبل لشرح جهود الإدارة الأمريكية "التي تسعى لإلغاء مشروع قانون الحظر للرئيس كوروترك والأعضاء الآخرين في الحكومة التركية ، لكي لا يصدر بقدر الإمكان أي عمل من شأنه أن يصعّب جهودنا"([٤٠]) .

وفي تلك الأثناء قام كسينجر بزيارة تركيا في ١٠– ١١ آذار عام ١٩٧٥ وسأل المسؤولين الأتراك ما اذا كان من الممكن اقناع القوميتين في قبرص بأن يدخلا في مفاوضات مشتركة، ومن جانبهم أوضح الأتراك أنهم راغبون بذلك ولكن بدون أي شروط مسبقة ،وأظهر رئيس الوزراء التركي ايرماك لوزير الخارجية الامريكي كسينجر بأن صراع قبرص والعلاقات التركية الأمريكية قضيتان منفصلتان، ومن جانبه أعرب الاخير "بانه سيسعى لإيجاد طريقة مناسبة لحل الأزمة([٤١]) .

ونتيجة رد فعل الحكومة التركية والرأي العام فإن جهود الإدارة الأمريكية الرامية إلى رفع الحظر سرعان ما تجددت، ففي ١٩ ايار ١٩٧٥ تبنى مجلس الشيوخ مقترح مشروع قانون (S.846)

المتضمن إنهاء الحظر وتقريب وجهات النظر في قبرص، إلا أن حكومة أنقرة ذهبت أبعد من ذلك عندما قامت بتوجيه مذكرة رسمية إلى الولايات المتحدة دعتها فيها إلى إجراء مفاوضات معها بشان مصير القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على أراضيها، وهددت بأنه في حال عدم اتخاذ أي إجراء من قبلها للبدء بالمفاوضات فان الحكومة التركية ستقوم بإخضاع المنشئات والقواعد العسكرية الأمريكية في تركيا لوضع جديد بحيث تصبح تحت السيطرة التركية(٤٢)، وهذا ما أعلنه وزير خارجيتها إحسان صبري جاغليانكيل(Ihsan Sabri Çaglayangil) في ١٧ حزيران ١٩٧٥ من "أن بلاده ستغلق القواعد العسكرية الموجودة على اراضيها بعد شهر واحد أن لم ترفع الولايات المتحدة الحظر العسكري المفروض عليها"، ومن جانبها ردت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها هنري كسينجر في ٢٤ حزيران ١٩٧٥ قائلاً "لا أحد يستطيع تهديد الولايات المتحدة ،وأضاف إن حلفاء الولايات المتحدة لا يصنعون لها جميلاً ببقائهم في تحالف معها ، وإن أي حليف يتغير إدراكه لمصلحته القومية سيجدنا على استعداد لإنهاء علاقتنا التعاضدية معه أو تعديلها بالقدر الذي يتوائم مع مصالحه، وإن أي حليف لا يمكنه أن يضغط علينا من خلال التهديد بقطع علاقاته معنا، إننا نرفض الدعوى القائلة أن أمن أي حليف أهم بالنسبة لنا مما هو بالنسبة له"(٤٣).

فشل مشروع قانون مجلس الشيوخ (S.846) في اقناع الكونغرس الامريكي في ٢٤ تموز عام ١٩٧٥ ، الذي كان من الممكن أن يحل الأزمة القبرصية ويرفع الحظر العسكري عن تركيا ، إلا أن أعضاء الكونغرس أصروا على بقاء الحظر طالما استمر التعنت التركي في مفاوضات قبرص(٤٤).

وفي اليوم نفسه برر كسينجر لوزير الخارجية التركي جاغليانكيل "أنهم توقعوا بان الكونغرس الامريكي سيكون شديداً تجاه تركيا ولكن نصحوا بأن يكون الموقف التركي أكثر دبلوماسية من أجل الحفاظ على العلاقات المستقبلية بين الطرفين"، إلا أن حكومة أنقرة أعلنت في ٢٥ تموز تعليق نشاطات جميع القواعد العسكرية الأمريكية والبالغ عددها بنحو(٢٠) قاعدة (باستثناء قاعدة أنجرليك لأنها تستعمل اومن ضمن النشاطات ذات الطابع المختص بعمل الناتو) وجعلتها تحت السيطرة التركية بالكامل، فضلا عن ذلك وضعت قيوداً على كل أفراد الكادر الأمريكي الذين كانوا يعملون في

القواعد والبالغ عددهم مايقرب من (١٥٠٠٠) مقاتل ، ولكن لم يُطلب منهم مغادرة البلاد من أجل الحيلولة دون تدهور العلاقات الأمريكية التركية ، فضلا عن موقف الإدارة الأمريكية التي كانت تعمل بجد من أجل إنهاء الحظر العسكري، وفي تلك المرحلة بعث وزير الخارجية التركي بمذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية شرح فيها "إن إقرار قانون حظر المساعدات العسكرية قد حتم على الحكومة التركية تغيير الإطار القانوني لقواعد الدفاع المشترك والاتفاقيات الثنائية بين البلدين"، ونتيجة لذلك الغى الأتراك اتفاقية التعاون والدفاع لعام ١٩٦٩ لأن الاتفاقية فقدت قانونيتها، وجديراً بالذكر أن ذلك حصل في وقت أرادت فيه الولايات المتحدة استعمال القواعد ومنشآت المخابرات في تركيا لمراقبة ما إذا كان الاتحاد السوفيتي يعمل وفقاً لاتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ١) ([٤٥]).

ويتضح من خلال ذلك إن البعد الدبلوماسي لأغلاق القواعد العسكرية من وجهة نظر المسؤولين الأتراك سيؤدي في النهاية إلى إجبار المشرعين الامريكيين على إعادة النظر في التفريق بين قضية قبرص والعلاقات الثنائية، وينبغي التنبيه إلى أن حكومة أنقرة لم تتخذ أية إجراءات انتقامية حتى اقتنعوا تماماً أن الإدارة الأمريكية لا يمكنها تغيير سياسة الكونغرس المؤيدة لفرض حظر الاسلحة على تركيا.

رابعاً: الدبلوماسية الأمريكية في ظل حظر الأسلحة

أدركت الإدارة الأمريكية أن قرار الحظر العسكري سيؤدي إلى تراجع حاد في العلاقات بين البلدين لذلك أعربت عن معارضتها لقرار الحظر بشكل واضح من خلال مختلف التصريحات والإعلانات، وذكر الرئيس فورد في سيرته الذاتية (بان قرار الحظر الذي أصدره الكونغرس هو قرار أحادي وغير مسؤول عنه، وأنه من أغرب القرارات التي أصدرها الكونغرس طوال السنوات التي قضيتها في واشنطن ، وكثيراً ما حثثت الكونغرس بالرجوع عن هذا القرار وأنا على قناعة تامة بان الموافقة على استمرار قرار الحظر من شانه أن يدمر أي أمل في نجاح المبادرات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية أو قد تتخذها في المستقبل للإسهام في تسوية النزاع القبرصي)([٤٦]).

استمر الرئيس فورد ووزير خارجيته كسينجر في معارضتهما لمشروع قرار الحظر وحاولا في عدة مناسبات إقناع أعضاء الكونغرس لاسيما الأعضاء البارزين في اللوبي اليوناني بأن الحظر والتشدد في المفاوضات من كلا الجانبين اليوناني والتركي لم يكن ناجحاً في إجبار الأخيرة على التكيف مع حل الأزمة القبرصية ، بينما كان في الوقت نفسه يضر بالمصالح الأمريكية من خلال إضعاف الجبهة الجنوبية الشرقية للتحالف الأطلسي، واذا لم يتبن الكونغرس سياسة مشابهة مع الإدارة الأمريكية فستفقد الولايات المتحدة تأثيرها ومكانتها التفاوضية، وفي بداية كانون الاول عام ١٩٧٤ أصدر البيت الأبيض بياناً أشار فيه إلى "أن وقف المساعدات العسكرية لتركيا لن يؤدي فقط إلى تأخير الجهود لإيجاد حل عادل للأزمة القبرصية ، بل سيكون له تأثير سلبي طويل المدى على الأمن والاستقرار السياسي لجميع دول المنطقة...وأن الحظر سيضعف أيضا الجهود الرامية إلى إيجاد حل استراتيجي للصراع في الشرق الأوسط ويعرض للخطر النظام الذي تقوم عليه علاقة الولايات المتحدة بشرق البحر المتوسط" ، وفي مؤتمر صحفي أوضح كسينجر في ٧ كانون الأول ١٩٧٤ "إن المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة لتركيا لم تُمنح كهدية أو خدمة من دون مقابل وإنما لعبت تركيا منذ عام ١٩٤٧ دوراً حاسماً في أمن شرق البحر المتوسط وحلف الناتو ، وإن إصرار الكونغرس على قطعها من شأنه أن يقلل من مكانة الولايات المتحدة ومرونة تركيا في مفاوضات قبرص"([٤٧]).

ومن جانبه تحدث زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ مانسفيلد(Mansfield) الذي كان متحالفاً بقوة مع الإدارة الأمريكية لاسيما في أزمة الحظر العسكري إلى زملائه في خطاب له "أن تبني قانون الحظر يستهدف بشكل مباشر ومحدّد ضد تركيا، ومن الممكن أن نرى ميلًا من جانب حكومة أنقرة نحو الاتحاد السوفيتي الذي لديهم حدود طويلة مع تركيا، وداخل الاراضي الأخيرة لدينا رؤوس حربية نووية ومنشآت أمريكية، وأن الأتراك هم شعب مسلم ومن المتوقع أن يكون هناك توجه نحو الشرق الأوسط"([٤٨]).

واصل الرئيس الامريكي في معارضته لقرار الحظر وأكد في ٥ شباط ١٩٧٥ "إن الحظر سيبدأ نفاذه اعتباراً من هذا اليوم، ومن المؤكد أن الإدارة الأمريكية ستلتزم بقرار الكونغرس... وبما أن تركيا لها أهمية حاسمة بالنسبة لأمن شرق البحر المتوسط والولايات المتحدة وحلفائها وإن وقف المساعدات العسكرية لتركيا من شأنه أن يخلق العديد من الآثار السلبية كما يشكل عقبة أمام الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم في قبرص وعليه أطلب من الكونغرس مراجعة قراره والسماح للإدارة الأمريكية باستئناف المساعدات العسكرية لتركيا ولو بشكل جزئي" (٤٩). وضمن السياق نفسه ذكر فورد في خطابه أمام جلسة مشتركة للكونغرس في ١٠ نيسان ١٩٧٥ حول السياسة الخارجية الأمريكية قائلاً "إنني أطلب بجدية من الكونغرس أن يقدر الاعتبارات والنتائج الأوسع لأعماله لاسيما النزاع اليوناني التركي المعقد بشأن قبرص ... وإن المساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة لحليف قديم ومخلص مثل تركيا، قد قطعت من قبل الكونغرس، وقد فرض الحظر على المشتريات العسكرية وامتد حتى إلى المواد المدفوعة وهو عمل لم يسبق له مثيل ضد حليف للولايات المتحدة ... وأن الإدارة الأمريكية تواصل جهودها لإيجاد حلول منصفة للمشاكل القائمة بين اليونان وتركيا ولكن نتيجة عمل الكونغرس تمثلت في عرقلة التقدم نحو المصالحة، وبالتالي إطالة المعاناة واستمرار الأزمة في قبرص، وتعقيد قدرتنا على تعزيز المفاوضات الناجحة، وزيادة خطر نشوب نزاع واسع النطاق... وإن علاقتنا طويلة الأمد مع تركيا ليست مجرد مصلحة لتركيا فقط، بل هي مصلحة مشتركة واضحة وأساسية" (٥٠).

وفي الوقت نفسه وجهّ فورد نداءً إلى توماس مورجان(Thomas Morgan) رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب على حث المجلس برفع الحظر العسكري على تركيا، وتضمنت رسالة فورد الخطوط الاتية: "إنني مقتنع بأن هناك حاجة إلى إجراء فوري للكونغرس من أجل تخفيف الحظر المفروض على شحنات الأسلحة إلى تركيا إذا لم يتم تعريض المصالح الأمنية الأمريكية في شرق البحر المتوسط للخطر، وإن المرافق المتأثرة جراء الحظر حيوية للأمن الأمريكي والغربي ، والاهم من

ذلك أن الحظر يشكل عقبة رئيسة أمام المفاوضات الرامية للتوصل إلى تسوية بناءة لأزمة قبرص" (٥١).

وإزاء ذلك استأنفت المفاوضات بين الإدارة الأمريكية وحكومة أنقرة وتوصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي (DECA) في ٢٦ آذار ١٩٧٦ ومن جانبه ناشد فورد الكونغرس للمصادقة عليها سريعاً ، نصت الاتفاقية على إعادة فتح بعض محطات الاستخبارات والمنشآت العسكرية التي أغلقتها تركيا بعد تنفيذ حظر الأسلحة لعام ١٩٧٥، وأن تكون القواعد المشتركة بين الناتو والولايات المتحدة تحت سيطرة تركيا ، كما رفعت معظم القيود المفروضة على أفراد الكادر الأمريكي، ونصت على مساعدة عسكرية قدرها مليار دولار بين (١٩٧٦-١٩٨٠) منها (٢٠٠) مليون دولار على شكل منح، وعلى الرغم من الجهود الادارية التي بذلتها السلطة التنفيذية الأمريكية إلا أن غالبية أعضاء الكونغرس أصروا على قرار الحظر ورفضوا المصادقة على الاتفاقية(٥٢)، وقد جاءت معارضة الكونغرس لتلك الاتفاقية للأسباب الاتية أهمها: أنه لم يتحقق تقدم كاف في مفاوضات قبرص، وأن مدة الاتفاقية خمس سنوات مما لا يجيز للكونغرس مراقبة مصروفات الإدارة التنفيذية، فضلا عن ذلك أن بعض اعضاء الكونغرس رأوا أن تركيا انتهكت اتفاقية الامن الأمريكية لأنها استعملت السلاح الامريكي في غزو قبرص، علاوة على ذلك أن أمداد تركيا بالمساعدات العسكرية سيؤدي إلى تصعيد سباق التسلح في منطقة شرق المتوسط مما يضاعف احتمالات قيام الحرب بين تركيا واليونان ، ناهيك عن المعارضة التي واجهها الكونغرس من قبل مجموعة الضغط اليونانية الأمريكية في وقت كانت فيه الانتخابات الأمريكية على الابواب(٥٣).

وعلى الرغم من عدم مصادقة الكونغرس على اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي إلا أن الإدارة الأمريكية استمرت في مساعيها لأقناع الكونغرس برفع الحظر واستعملت في بعض الأحيان الحجج الاستراتيجية والعسكرية بخصوص قيمة وأهمية تركيا بالنسبة للتحالف الأطلسي، لاسيما خلال جلسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ٥ أيلول عام ١٩٧٦ ، إذ لخص نائب وزير الدفاع روبرت إلسويرث (Robert Ellsworth)أهمية تركيا بقوله "أن تركيا تقع على حافة الاتحاد السوفيتي

وعلى أبواب الشرق الأوسط، وإنه أمر حيوي لأمن شرق البحر المتوسط (الجناح الجنوبي لأوروبا الغربية) وكذلك السماح للناتو بالسيطرة على المضايق ، وتشكيل منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، وحرمان السوفيت من امتيازات التحليق"، وأكد أيضا على "أهمية القواعد والمنشآت التي عززت الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط" ، كما شدد على "أهمية منشآت المخابرات الالكترونية التي سمحت للولايات المتحدة بجمع معلومات فريدة ومهمة عن نشاطات الاتحاد السوفيتي العلمية والتكنولوجية والعسكرية ، ومراقبة التزام السوفيت باتفاقية سولت ١"، وإن أهمية مواقع جمع المعلومات للمخابرات في تركيا وصفها القائد الأعلى للناتو الجنرال ليمان ليمنيتزر(Lyman Lemnitzer) "لا توجد منطقة في العالم يمكن مقارنتها بتركيا كقاعدة حيوية لعمليات جمع المعلومات الاستخبارية ضد حلف وارسو، وإن فقدان هذا الموقع الحيوي للمعلومات أمر خطير ومضر جدا بالمصالح الأمريكية ومصالح الناتو لأن هذه القواعد عندما تعمل بدون قيود تكون قادرة على توفير معلومات استخبارية لا غنى عنها"([٥٤]).

وبعد أن اقدمت تركيا على إغلاق القواعد الأمريكية، ووقف أنشطتها العسكرية، والغاء اتفاقية الدفاع والتعاون لعام ١٩٦٩، عدت تلك القرارات انتكاسة حادة في العلاقات الأمريكية التركية ، وفي مقابل ذلك أخذت العلاقات التركية السوفيتية تتحسن، ومع مرور الوقت بدأ عدة أعضاء من الكونغرس ممن كانوا قد ساندوا في البداية قرار فرض الحظر العسكري على تركيا ، يدركون أن الحظر لن يفلح في تغيير سياسة تركيا لاسيما في الصراع حول قبرص وأن العقوبة ضد تركيا تضر المصالح الاستراتيجية الأمريكية أيضاً، وهذا ما اكده كسينجر "بان التشدد على تركيا عند بعض اعضاء الكونغرس قد أخذ يتلاشى بعد فضيحة ووترغيت وتحسين العلاقات السوفيتية التركية"([٥٥]). ويتضح من خلال ذلك أن الإدارة الأمريكية لم تدخر وسعاً في ايضاح خطأ مشروع قرار الحظر العسكري وأكدت بان القرار الاخير سيكون له تأثيرات سلبية على كلا الطرفين.

خامساً: اثر حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا :

كان لقرار الحظر تأثيراً مباشراً في الجوانب السياسية والعسكرية وغير مباشر في الجوانب الاقتصادية في تركيا ، وأنعكس على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.

الآثار السياسية: كان حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا عملاً جديداً من نوعه تقوم به الولايات المتحدة وبموجب قانون خاص وضد مصلحة أحد حلفاء الناتو، لذا كان لقرار الحظر تأثيراً واضحاً على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة وزاد من هواجس وشكوك تركيا حول مصداقية الولايات المتحدة في النظر إلى المصالح التركية والمحافظة عليها([٥٦])، كما أدركت حكومة أنقرة أن الإدارة الأمريكية لم تكن متحمسة لقرار الحظر لكن الكونغرس وبتأثير قوي من اللوبي اليوناني كان له الدور الفاعل في إصدار مثل ذلك القرار ، فقد كانت أهدافه الرئيسة هي إجبار تركيا على أن تكون أكثر مرونة في المفاوضات لتسوية أزمة قبرص ومعاقبتها لتدخلها غير القانوني في الجزيرة الأخيرة، غير أن الحظر أخفق في تحقيق الغرض المعلن بإجبار تركيا على تقديم تنازلات في أزمة قبرص، فعلى العكس من ذلك زاد من تشدد تركيا إذ رفضت الانصياع للضغط الخارجي واختارت أن تعاني الحرمان في ظل الحظر على أن تقبل الشروط المذلة التي حددها الكونغرس وهي الخضوع أو التبني بشكل جزئي للمطالب اليونانية([٥٧])، وفي الوقت نفسه أثبتت الإدارة الأمريكية أنه لم يكن من الممكن المساهمة في حل مشكلة معقدة بفرض ضغوط على طرف واحد فقط، وإن تركيا لا يمكن أن تتأثر بوسائل الضغط أو التدابير العقابية ، ولكن من الممكن أن تستجيب من خلال أساليب مقنعة([٥٨]).

وفي ضوء ذلك امتنعت الحكومات التركية المتتالية من اتخاذ خطوات يمكن أن تفسر على أنها تنازلات تتم نتيجة الضغط الأمريكي، ولم تغير تركيا مطلقاً سياستها القائمة على ابقاء قواتها العسكرية في قبرص، ولم تتراجع عن رغبتها بإنشاء اتحاد ثنائي مكون من ادارتين تتمتعان بالحكم الذاتي في قبرص، فضلا عن ذلك فقد غير الحظر سياسة تركيا الخارجية لاسيما بإتباع نهج أكثر حزماً في

علاقاتها مع الولايات المتحدة، والاهم من ذلك أعطى الحظر حكومة أنقرة درساً بأن تكون يقظة بالكامل عند تعاملها مع الولايات المتحدة([٥٩]).

الآثار العسكرية: كانت الولايات المتحدة الممون الرئيسي للجيش التركي، لذلك كان للحظر تأثيراً خطيراً على القدرة العسكرية لتركيا، إذ أوقف الحظر القروض والائتمان والنقد للمبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) إلى تركيا، وكذلك توقفت جميع المساعدات المالية الأمريكية والبالغة بنحو (٢٠٠) مليون دولار التي كانت ستحصل علها تركيا خلال عام ١٩٧٥ من أجل تطوير ما يقارب ألف دبابة من طراز(M-48)([٦٠])، ولذلك فقدت تركيا جزءاً كبيراً من قوتها الحربية وقدرتها على الردع واستعدادها العسكري، وتعرقلت عملية تحديث الجيش التركي، في حين إن أغلب الطائرات والدروع التركية كانت قديمة الصنع، وكذلك كانت السكك الحديدية والطرق والشاحنات في حالة متردية، كما كانت تركيا قد بدأت لتوها حملة عسكرية في قبرص وتحتاج إلى معدات عسكرية أكثر فاعلية من أي وقت مضى إذ تتطلب الحملة القبرصية دعماً لوجستياً متواصلاً ،وعلى الرغم من أن الجيش التركي كان أكبر من الجيش اليوناني إلا أن اليونان طورت من قدرتها الدفاعية من خلال الحصول على معدات جديدة، إذ واصلت الولايات المتحدة تزويدها بالمعدات العسكرية أثناء تنفيذ الحظر المفروض على تركيا، وفي ٣ ايلول ١٩٧٥ أوضح رئيس الوزراء التركي ديميريل بأنه يشعر بالقلق من أن القوات الجوية اليونانية ستلحق في الاجواء التركية خلال الشهرين المقبلين ، الأمر الذي يشكل تهديداً كبيراً للقوة الجوية التركية، والاهم من ذلك كان لدى اليونان مايقرب من (٣٩) طائرة (فانتوم F-4) في عام ١٩٧٥ وكانت المزيد من الطائرات والمساعدات الأمريكية في طريقها إلى أثينا، وفي مقابل ذلك كان لدى تركيا بنحو(١٦) طائرة (فانتوم F-4) لكن ست منها فقط كانت تعمل بسبب العطل ونقص قطع الغيار، وعلى أثر ذلك زادت الحرب في قبرص من الحاجة إلى معدات جديدة أو قطع غيار للمعدات القديمة([٦١]).

وفي الوقت نفسه عانت القوات المسلحة التركية خلال مدة الحظر من مشكلات حادة لاسيما في مجال الصيانة، كما أدت عمليات التدريب في حلف الناتو إلى فقدان الكثير من أسلحتها بسبب

الحوادث مما أضعف القوات المسلحة التركية بحيث وجدت نفسها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها في حلف الاخير، ولذلك الحق الحظر ضرراً بالغاً في القوات التركية ، كما كان لتعليق نشاطات المنشآت الأمريكية على الاراضي التركية تداعيات خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة، فقد قلل كثيراً من قدرتها على جمع المعلومات بشأن السوفيت، إذ اعتمدت الإدارة الأمريكية بشكل كبير على المعلومات التي تجمعها المنشآت الالكترونية في تركيا، ولهذا كانت تشير أغلب التقارير الأمريكية بأن الحظر كان له أثر ضار على القدرات العسكرية للولايات المتحدة بنفس مقدار الضرر الذي لحق بتركيا([٦٢]).

وإزاء ذلك أدركت حكومة أنقرة بسبب حظر الأسلحة الأمريكية مدى ما وصلت اليه من الاعتماد على بلد واحد فقط كمصدر لتجهيزاتها العسكرية منذ أواخر الأربعينات وكم كانت عرضة للاستغلال بهذا الشأن، ولذلك سعت للحصول على موارد جديدة وتنويع مصادر تسليحها للحفاظ على جيشها ،فضلا عن ذلك كان هناك العديد من الدول التي وافقت على بيع المعدات العسكرية إلى تركيا ومن أهمها كندا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية وبلجيكا، وقد حاول وزير الدفاع الكندي جيمس ريتشاردسون(James Richardson) إقامة علاقات قوية مع نظيره التركي وإقناع حكومة أنقرة بشراء المعدات العسكرية من كندا ومن أهمها مركبات جيب خفيفة، وبنادق من عيار(٩٠)ملم و(١٠٦)ملم، وقاذفات صواريخ تحمل على الكتف ، وأشار في الوقت نفسه إنه يؤيد الاقتراح التركي في قبرص([٦٣])، وكذلك اتفقت تركيا على شراء مايقرب من (١٨) طائرات من نوع(P-104) مع قطع الغيار من إيطاليا في أوائل عام ١٩٧٥ ، كما تضمنت الاتفاقية تزويد تركيا بنحو (٥٠) طائرة من نوع (F-104) من إيطاليا ، وفي منتصف عام ١٩٧٥ قررت ألمانيا الغربية تسليم بعض طائرات (F-104) الزائدة والدبابات من طراز (M-48) إلى تركيا، علاوة على برنامج المساعدات العسكرية الذي سمح بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتركيا([٦٤]).

ومن أجل تنويع مواردها والحفاظ على أدائها العسكري رحبت تركيا بأي عرض يقدم اليها ومن جميع الدول وأكد الأدميرال سيزال كوركانت في ١ تموز عام ١٩٧٥ قد حان الوقت للقول وداعاً للولايات المتحدة ، وأضاف إنه من الضروري إيجاد أسواق جديدة للحصول على الأسلحة، وحذر

صانعو السياسة التركية من الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقات الأسلحة لأن الاتفاق مع الولايات المتحدة قيد السلطة التركية من خلال منع استخدام الأسلحة، وأثناء البحث عن موردين جدد أدركت تركيا أيضًا انها بحاجة إلى تطوير بعض الصناعة العسكرية المحلية والعمل على الاكتفاء الذاتي بالقدر الممكن في قضايا الدفاع من أجل تقليل الاعتماد على الولايات المتحدة وتحمّل التهديدات أو الفرض الفعلي للحظر العسكري في المستقبل، وبدأت القوات المسلحة التركية بالحصول بشكل ناجح على كمية كبيرة من قطع الغيار العسكرية من منتجين محليين بأسعار أرخص وبشكل أسرع مما كان عليه مع الولايات المتحدة ، كما أخذت الصناعات المحلية تلبي حاجات الصيانة وتصليح المعدات العسكرية ، وكذلك فإن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس صناعة أسلحة محلية تم التعجيل بها من أجل تقليل الاعتماد على التجهيزات العسكرية المستوردة، وبدأ العمل بعدة مشاريع واهمها الصناعة الإلكترونية العسكرية (ASELSAN) ، والصناعة الإلكترونية الجوية (HAVELSAN)، وصناعة الطيران التركية (TAI) ، وصناعة الصواريخ (ROKETSAN) ، والاهم من ذلك فقد أسرع العديد من السكان للتبرع بالمال والموارد لهذه المشاريع للمساهمة في تطوير الدفاع التركي، وقد تبرع الناس من جميع أنحاء المجتمع الأغنياء والفقراء بقدر ما يستطيعون للحصول على جيش أقوى فعلى سبيل المثال قدم الاهالي من قرية عثمانلي بنحو (٤٠) طنا من القمح، وتنازل الفائز بالجائزة الكبرى في اليانصيب الوطني بمليون ليرة لمؤسسة الجيش في عام ١٩٧٦([٦٥]). وهذا ما يشير للروح الوطنية واهتمام المجتمع التركي بالمحافظة على قوة ومكانة المؤسسة العسكرية.

ويتضح من خلال ذلك أن الحظر قد حتم على المؤسسة العسكرية التركية البحث عن أسواق جديدة ومن دول أخرى للحصول على الاسلحة، أما قطع الغيار العسكرية التي كانت حتى ذلك الوقت تشتريها من الولايات المتحدة كان من الممكن الحصول عليها عن طريق الشركات الصناعية المحلية ، وبالتالي المساعدة في تخفيف مشكلة الاعتماد على الولايات المتحدة من أجل شراء قطع الغيار العسكرية وصيانة وتصليح معداتها العسكرية.

الآثار الاقتصادية: شهدت تركيا بعد الحظر الامريكي أزمة اقتصادية حادة ،وعلى الرغم من أن الحظر كان على المساعدات العسكرية إلا أن تأثيره كان غير مباشر على الاوضاع الاقتصادية، وذلك لان أغلب الجيش التركي كان مسلحاً بأسلحة ومعدات أمريكية الصنع فإن الانتقال من الأسلحة الأمريكية إلى أسلحة من غرب أوربا كان يقتضي الكثير من النفقات وكان بالإمكان تحقيقه كمشروع طويل الأمد ، يضاف إلى ذلك أن استعمال وصيانة الاسلحة التركية الأمريكية المنشأ يتطلب استيراد قطع غيار أمريكية المنشأ أو منتجة بإجازة أمريكية، وبما أن كثيراً من بلدان غرب أوربا كانت تنتج أسلحتها بإجازات ورخص أمريكية ، فإن وقت وكلفة الحصول على الأسلحة قد ازداد إلى حد كبير لان الأخيرة قامت بالضغط على الدول الاوربية بحظر المساعدات العسكرية على تركيا([٦٦])، وكذلك ففي ظل الحظر على المساعدات العسكرية الأمريكية فإن كثيراً من الاموال التي كان من الممكن استخدامها في نواح أخرى لحل مشاكل تركيا الاجتماعية والاقتصادية المختلفة قد دعت الحاجة لإنفاقها على شراء معدات عسكرية وقطع غيار، ولذلك قامت تركيا بزيادة انفاقها العسكري إلى ما يقرب من (٢.٦٣)مليار دولار والتي مثلت بنحو (٣٠%) من ميزانيتها، مما يعني أن تحول الموارد الاقتصادية للحفاظ على جيشها يضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد التركي، فضلاً عن ذلك شرع البرلمان التركي قانوناً لشراء اسلحة جديدة بمبلغ قدره مايقرب من (١٩٠) مليون ليرة تركية مدته عشر سنوات لإعادة تنظيم وتحديث القوات المسلحة([٦٧]).

وإزاء ذلك واجه الاقتصاد التركي صعوبات كبيرة تمثلت في انخفاض نسبة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتركيا في مقابل زيادة الواردات من الولايات المتحدة التي بلغت مع نهاية عام ١٩٧٥ حوالي (٥) مليار دولار، وقامت الأخيرة بـ "الضغط على الدول الأوربية وصندوق النقد الدولي بتقليل مساعداتها لتركيا([٦٨])، وكذلك ايقاف استقبال العمال الأتراك لاسيما من دول اوربا الغربية والغاء عقودهم نظراً لان الأوربيين كانوا قد استاؤوا من التدخل العسكري في قبرص، وجراء ذلك اضطر فريق من العمال للتوجه إلى بعض الدول العربية وعاد فريق اخر إلى تركيا ليضيف رقما جديدا إلى أرقام العمال العاطلين عن العمل وبلغ حتى عام ١٩٧٧ إلى مايقرب من (٢.١١٧.١٠٠) عاطل في تركيا،

الامر الذي أدى إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وهذا من شأنه خلق مصاعب كبيرة تعذر على الحكومة حلها([٦٩]).

وفي غضون ذلك انخفضت حوالات العمال من (١,٤٢) مليار دولار عام ١٩٧٤ الى(٩٨٠) مليون دولار في ١٩٧٨ مما زاد في تفاقم الأزمة الاقتصادية ، كما تصاعدت مستويات التضخم سريعاً بلغت في عام ١٩٧٦ بنحو (٢٠%) وفي عام ١٩٧٧ (٤٠%) وارتفعت في عام ١٩٧٨ إلى (٦٠%) مما أدى إلى انخفاض الاحتياط النقدي وانتهت السيطرة على الاسعار، إذ بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري عام ١٩٧٨ حوالي(٢,٠٤)مليار دولار ،وكان ذلك سبباً رئيساً لأزمة العملة الأجنبية في تركيا وتصاعد الديون الأجنبية إلى مايقرب من (١,٨) مليار دولار عام ١٩٧٧ التي اثقلت كاهل الاقتصاد التركي([٧٠]).

يبدو أن تلك المشاكل الاقتصادية في تركيا المتمثلة في التضخم الكبير في العملة المحلية، والنقص الحاد في العملة الأجنبية، وازدياد ديونها، وانخفاض مدخراتها المالية وانتشار البطالة أدت إلى خلق أوضاع اقتصادية سلبية في تركيا تزداد صعوبتها يوماً بعد آخر، وبناء على ذلك عبرت الطبقة العاملة عن تذمرها للوضع الاقتصادي المتدهور عن طريق القيام بالاضطرابات والمظاهرات واحتلال المعامل والمصانع والمواجهة المفتوحة مع الشرطة، ففي ١ ايار ١٩٧٧ شهدت أنقرة اضراب أكثر من نصف مليون عامل، فضلا عن العاطلين في ساحة يوم العمال ،كما شهد البلاد موجة كبيرة من الاغتيالات لرموز الحركة العمالية ،اذ ارتفع عدد الاغتيالات من(٣٠) شخص شهرياً عام ١٩٧٧ إلى (٧٠) شخص شهرياً عام ١٩٧٨([٧١]).

سادساً: تأثير الحظر على علاقات تركيا الخارجية

كان الحظر العسكري جائراً حسب وجهة نظر الرأي العام التركي وكل القادة السياسيين ، كما تم انتقاده انتقاداً لاذعاً في الصحافة التركية وإن فرض تلك العقوبة أثبت عدم مصداقية الولايات المتحدة وتسبب بمزيد من خيبة الأمل التركية، وعدم اقتناع الأتراك بأن مصالح الدفاع المشترك والسياسة

الخارجية للبلدين متطابقة، علاوة على ذلك أظهر الحظر صحة الاعتقاد بان على تركيا أن تقلل من اعتمادها شبه الحصري على الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية لأن الأمن التركي كان رهناً بأهواء وسلوكيات السياسة الداخلية للولايات المتحدة، ونتيجة لذلك ازدادت حدة جهود تركيا الرامية لتغيير سياستها الخارجية ذات البعد الواحد والمعتمدة بشكل شبه مطلق على الولايات المتحدة ، واتباع سياسة خارجية واقتصادية أكثر تنوعاً ومتعددة الجوانب، وكذلك دفع سياستها بالتحرك بشكل أكثر استقلالية ضمن الناتو، وتحسين علاقات تركيا الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط([٧٢]).

ومن المبالغة القول بأن التغييرات في السياسة الخارجية التركية في السبعينات كان سببها الوحيد صراع قبرص عام ١٩٧٤ وما تلاه من فرض حظر الأسلحة الأمريكي على تركيا، إذ كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في تدهور العلاقات بين البلدين وتبني تركيا لسياسة خارجية مختلفة: أهمها أن سياسة الوفاق الدولي قلصت من امكانية تهديد تركيا للاتحاد السوفيتي ووفرت حلفاءً صغاراً ضمن الكتلتين يتمتعون بـ "استقلال نسبي" في السياسة الخارجية، لذلك فأن الحلفاء الصغار لم يجب عليهم اتباع سياسات ومقترحات الدول العظمى في كل قضية من القضايا الخارجية ، فضلا عن ذلك فقد أصبحت السياسة الخارجية قضية شعبية جداً بين صفوف الشعب التركي وهذا ما جعل من غير الممكن إدراك بأن المصالح التركية الأمنية تلتقي دائماً مع مصالح الحلفاء الآخرين، كما ازدادت حاجة تركيا للتمويل الخارجي والمساعدات الاقتصادية بسبب الأزمات الاقتصادية في السبعينات وتناقص المعونة الغربية([٧٣]). وفي ظل تلك الظروف كان على تركيا أن تقلل من اعتمادها على الولايات المتحدة وتكوين علاقات اقتصادية أقوى مع العالم غير الغربي.

ومن جانبه كان اجاويد يعتقد إن من المفيد لتركيا عدم الانسحاب من حلف الناتو، وكان يؤمن بالإيجابيات المستحصلة من عضوية تركيا في الحلف الاخير، وفي الوقت نفسه حاول ان يثبت أن تركيا أفرطت في الاعتماد على الولايات المتحدة وإن إسهامها في الناتو يجب أن يكون متناسباً مع ما يحققه الناتو في أمن تركيا، وأن مشاركة تركيا في حلف الناتو يجب أن لا يشكل خطراً عليها من

خلال جعلها دولة تحريضية في المنطقة، وحاول أن يحسن علاقاته مع دول المنطقة، والاسراع في تطوير الصناعة المحلية للأسلحة لزيادة عدد مصادرها من المعدات العسكرية، والاندفاع باتجاه تحقيق تغييرات في علاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة من أجل التعامل مع العلاقات الثنائية بين البلدين على قدم المساواة([٧٤]).

- **سياسة تركيا الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي**

اولى الاتحاد السوفيتي اهتماماً بالغاً بتركيا لاسيما بعد الحظر الامريكي وكان الهدف الرئيس من ذلك هو إبعاد تركيا عن حلف شمال الاطلسي واضعاف الجناح الجنوبي الشرقي للحلف الاخير، ومن ثم خلق جو ملائم له في تركيا يهدف لتدعيم وتعزيز الجناح اليساري فيها([٧٥]).

استغل الاتحاد السوفيتي التأزم في العلاقات الأمريكية التركية ففي نهاية عام ١٩٧٤ قام رئيس مجلس السوفيت الاعلى نيكولاي بودكورني(Nikolai V. Podgorny) بزيارة تركيا أعلن فيها الاخير على "تمسكه بمعاهدات الحدود،واحترامهم لسيادة تركيا على أرضها ومضايقها"، واتفق كلا البلدين على ايجابيات التعايش السلمي، كما قام رئيس الوزراء الكسي كوسجين (Alexei Kosygin) في ٢٦ كانون الاول ١٩٧٥ بزيارة رسمية إلى أنقرة، على اثر تصريح رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل عن" رغبة بلاده في تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي على أساس حسن الجوار والتعايش السلمي"، واسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية التبادل العلمي والثقافي بين البلدين([٧٦])، وكذلك افتتاح مشروع الحديد والصلب في الاسكندرونة، وتأسيس عدد من مشاريع المعامل الكيمياوية والمولدات الكهربائية في تركيا بمساعدة الاتحاد السوفيتي([٧٧])، ولخلق جو من التعاون المشترك بين البلدين حاول الكسي كوسجين خلال المحادثات مع رئيس الوزراء التركي استغلال تلك الأزمة مع الولايات المتحدة فاقترح على ديميريل عقد معاهدة للصداقة وعدم الاعتداء بين البلدين وأكد استعداد الاتحاد السوفيتي تجهيز تركيا بكل ما تحتاجه من الاسلحة والمعدات على شرط أن تقطع علاقتها بالغرب أن

تنسحب من حلف شمال الاطلسي إلا أن حكومة أنقرة رفضت ذلك لأنها ادركت رغبة السوفيت المستمرة في السيطرة على المضايق ونواياهم القديمة في الوصول إلى البحر المتوسط([٧٨]).

استمر الاتحاد السوفيتي بتحسين علاقاته مع تركيا وقد وجهت دعوة لتركيا لحضور مناورات الجيش السوفيتي قرب الحدود التركية، وفي منتصف تموز ١٩٧٦ اخترقت حاملة الطائرات السوفيتية (كييف) المضايق التركية على الرغم من أن مرور مثل هذه السفن البحرية غير مسموح به في اتفاقية مونترو(Montreux)([٧٩])، والاهم من ذلك أدت تلك الاجراءات إلى تجميد عمليات جمع المعلومات والتجسس على الاتحاد السوفيتي في أربعة مراكز مهمة وهي قاعدة كاراموسيل(karamursel)، سينوب(Sinop)، ديار بكر(Diyarbakir)، بدليس(Bitlis) على الاراضي التركية([٨٠]).

ورداً على ذلك قام وزير الطاقة والمعادن التركي صلاح الدين كليج (Salahttin Klic) بزيارة إلى موسكو خلال المدة بين (٨–١٧) كانون الأول ١٩٧٦، وتوقيع اتفاقية اقتصادية جديدة بين البلدين ، تعهد السوفيت بموجبها الإنفاق على عشرين مشروعاً في تركيا تبلغ إجمالي كلفتهم مايقرب من (٣,٣) مليار دولار([٨١]).

واستمراراً لتطور العلاقات السياسية بين البلدين قام اجاويد في ٢٣حزيران ١٩٧٨ بزيارة رسمية إلى موسكو لإجراء مزيد من المباحثات مع السوفيت، اسفرت عن توقيع وثيقة سياسية بشأن مبادئ حسن الجوار والتعاون الودي، واحياء روح الجوار والصداقة المتبادلة ، وعلى الرغم من أنها لم تصل إلى مستوى حلف عدم الاعتداء الذي كان السوفيت يسعون إلى تحقيقه إلا أنها تضمنت أموراً عدة كاحترام السيادة ، المساواة ، وحدة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والأمن والمنفعة المتبادلة ، كما أشارت الوثيقة إلى أن البلدين لن يسمحا باستعمال أراضيهما لأغراض عدائية أو نشاطات تخريبية ضد بعضهما البعض ، واتفق الطرفان على عقد اتفاقية لتحديد الجرف القاري في البحر الأسود، والتزم السوفيت على تقديم المساعدات لتركيا وذلك من خلال بناء المشاريع ومحطات كهربائية، فضلا عن التبادل العلمي خلال السنوات الثلاث القادمة من تلك الزيارة([٨٢]).

علقت اذاعة موسكو على تلك الوثيقة "لا يمكن لأي بلد أن يعيش منعزلا عن الاخرين من العالم، وأن الولايات المتحدة هي على بعد الاف الكيلومترات من تركيا بينما الاتحاد السوفيتي هو جاركم القريب وأن السياسة السوفيتية نحو تركيا مختلفة تماماً عن سياستها تجاه الولايات المتحدة وأن اولئك الذين يضعون الاتحاد السوفيتي الاشتراكي والولايات المتحدة (الامبريالية) في صف واحد لاسيما عندما يخص الامر بعلاقات تركيا مع الاقطار الاخرى واستقلالها منهم يقدمون خدمة لأعداء الشعب التركي سواء علموا بذلك ام لم يعلموا" ، وأثناء ذلك صرح اجاويد في الكرملين قائلا: "أن حكومتي تؤمن بثبات راسخ بأهمية هذه المنطقة في صيانة السلم والامن الدوليين، وأن علاقتنا مع الاتحاد السوفيتي تستند إلى الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة في اطار مفهوم الوفاق الدولي والسلم العالمي، وأضاف الاخير نحن دولتان جارتان ويهمنا اقامة علاقات طيبة وتعاون في بعض المجالات وهذا يساهم في الانفراج والسلام العالمي مع ضمان امننا"، أما كوسجين فقد أعلن "أن اختلاف الانظمة الاجتماعية بيننا وبين تركيا لا يعد عقبة بين الدولتين ،وأن علاقتنا مع الجارة تركيا تقوم اساساً على سياسة الوفاق والتعايش السلمي"، وعقب زيارة اجاويد لموسكو قامت الطرادة السوفيتية دزرزنسكي والمدمرة ريزتليني بالدخول إلى تركيا في تشرين الثاني عام ١٩٧٨ وكانت هذه أول زيارة بحرية من نوعها منذ مايقرب من أربعين عاماً، ومن جانب آخر قام لانس السكرتير العام لحلف الناتو بزيارة إلى تركيا جعل توقيتها مع الاسطول السوفيتي لتركيا([٨٣]). ويبدو أن سبب الزيارة كان للتقصي عن العلاقة السوفيتية التركية وحث المسؤولين الأتراك على الحذر من التقرب إلى السوفيت وتذكيرهم بالأطماع السوفيتية بالمنطقة.

وفي مقابل ذلك زادت العلاقات التجارية بين الاتحاد السوفيتي وتركيا خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٨) ثلاثة أضعاف، وارتفعت المعونة الاقتصادية السوفيتية المقدمة لتركيا في نفس الإطار الزمني إذ بلغت الصادرات التركية إلى الاتحاد السوفيتي مايقرب من(١٢٦,٧٣٣) مليون دولار، أما الاستيرادات فقدرت(١٠٨,٢٠٠)مليون دولار([٨٤]). ويتضح من خلال ذلك أن تركيا لم تخضع للمطالب

الأمريكية بشان الأزمة القبرصية وإنما كان للحظر تأثيراً اساسياً في تقارب وجهات النظر التركية مع الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط.

- **سياسة تركيا الخارجية تجاه الشرق الأوسط**

دفع الحظر الحكومة التركية لتغير استراتيجيتها السياسية ذات الوجه والمعسكر الواحد ومتابعة تحقيق أهدافها من خلال فصل سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط عن علاقتها التحالفية مع الولايات المتحدة وتحسين علاقاتها السياسية مع دول المنطقة بغض النظر عن الأنظمة الحاكمة في تلك الدول([٨٥])، ناهيك عن ارتفاع الاسعار النفطية في عام ١٩٧٤ وزيادة حاجة تركيا لشراء النفط لذا اتجهت الأخيرة إلى دول الشرق الاوسط لتامين احتياجاتها النفطية ، وهو ما حتم على تركيا أن تعيد النظر في استراتيجيتها الاقتصادية للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بفضل تصاعد القوى الشرائية لدى الدول العربية النفطية، كما واصلت تركيا سياستها الاولى المتمثلة بالامتناع عن التصرف كنائب للولايات المتحدة في صراعات الشرق الأوسط واتخذت على أثر ذلك جملة من الخطوات المهمة لدعم القضية الفلسطينية من اهمها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني طبقا لمقررات قمة الرباط العربية عام ١٩٧٤ ،وكذلك صوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٠ تشرين الثاني١٩٧٥ والذي عد الصهيونية حركة وشكلا من اشكال العنصرية، كما أبدت تركيا رغبتها في اقامة المؤتمر الاسلامي القادم في تركيا ووافق المؤتمرون على هذا الطلب، فعقد المؤتمر في اسطنبول في ١٠-١٨ ايار ١٩٧٦، واعلن المؤتمر دعمه للقبارصة الأتراك([٨٦]).

وفي المجال الاقتصادي ارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى الدول العربية في عام ١٩٧٧ إلى مايقارب (١٨٥) مليون دولار، وكذلك ازدادت الواردات إلى (١,٠٧٨) مليون دولار في نفس العام ([٨٧])، كما رفعت تركيا قيمة صادراتها مع ايران لتبلغ (٤٨,٥٦٣) مليون دولار، أما وارداتها فوصلت إلى (١٦٥,٠٣٠) مليون دولار في عام ١٩٧٧([٨٨])، وتم توظيف مايقرب من (٢٠٠) الف تركي في

بلدان الشرق الاوسط ووقّعت عدة شركات بناء تركية عقودا في المنطقة ومن أهمها ما كان في مصر والعراق وفلسطين، ونتيجة لذلك تخطت تركيا ذكريات العلاقات المتوترة بين بلدان الشرق الاوسط وبرزت درجة نسبية من الثقة على ملامح العلاقات التركية العربية([٨٩]).

سابعاً: تحسن العلاقات الأمريكية التركية

ادركت الولايات المتحدة أن اغلاق المنشئات والقواعد العسكرية ونجاح السوفيت في الحصول على تسهيلات بحرية مهمة، فضلا عن امتياز التحليق فوق الاراضي التركية سيهدد بشكل جدي التوازن البحري في البحر المتوسط بصورة عامة والاسطول الامريكي السادس بصورة خاصة([٩٠]).

وبعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٦ تم استبدال إدارة فورد بإدارة جيمي كارتر(Jimmy Carter) وقد أعطى انتخاب الاخير انطباعاً بأن السلطة التنفيذية الأمريكية الجديدة ستضغط على حكومة أنقرة لاسيما في أزمة قبرص لأن كارتر اتبع منهجاً مؤيداً لليونانيين في حملته الانتخابية، ولكن سرعان ما غير كارتر سياسته بعد تسنمه السلطة تماشياً مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة، وبعد أن أدرك بأن حل أزمة قبرص كان صعبا في ظل استمرار العلاقات المتأزمة مع تركيا، ولذلك فقد جددت الإدارة الجديدة جهود السلطة التنفيذية السابقة لإقناع الكونغرس برفع الحظر وبدأت تعارض سياسة الكونغرس الرامية إلى جعل انهاء الحظر مشروطاً بحل أزمة قبرص، وفي غضون ذلك ارسل كارتر مبعوثه الخاص المحامي كلارك كليفورد (Clark M.Clifford) كممثل شخصي إلى أنقرة في منتصف شباط ١٩٧٧، أجرى خلالها محادثات مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل أوضح فيها كليفورد "رغبة الإدارة الأمريكية لرفع الحظر العسكري عن تركيا مقابل العمل على تسهيل المفاوضات لإيجاد حل سلمي في قبرص"، وبالمقابل أظهر الأتراك بعض التجاوب إذ أكدوا التزام الحكومة التركية بالبقاء في حلف الناتو، وكذلك أبدوا استعدادهم لإظهار المرونة اللازمة في موقفهم تجاه قبرص لسعي الإدارة الأمريكية الجدي لرفع الحظر ([٩١]) ، وبعد عودة كليفورد إلى واشنطن أوصى بالتعامل بطريقة مماثلة للطريقة التي انتهجتها إدارة فورد السابقة بالضغط على

الكونغرس من أجل رفع الحظر العسكري عن تركيا، وتشكيل مجموعة عمل للنظر في سيناريو محتمل لاستعادة العلاقات التركية الأمريكية، والعمل على تم تكثيف الجهود الرامية لرفع الحظر[٩٢].

وفي مطلع عام ١٩٧٨ بادر الرئيس الامريكي كارتر ووزير خارجيته سايرس فانس (Cyrus R. Vance) بأقناع الكونغرس لتقديم مايقرب من (٥٠)مليون دولار كمعونة اقتصادية لتركيا وبيعها اسلحة بقيمة (١٧٥) مليون دولار أمريكي [٩٣]، وفي ٢٨ آذار ١٩٧٨ أرسل الرئيس كارتر وفداً برئاسة نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر (Warin Christopher) لمواصلة المناقشات مع الجانب التركي فيما يخص القواعد العسكرية الأمريكية ومراكز جمع المعلومات عن الاتحاد السوفيتي ، والعمل على وضع خطة من شأنها رفع الحظر[٩٤].

كما كان لزيارة رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد إلى الولايات المتحدة في نهاية آذار ١٩٧٨ الاثر الواضح في تحسن العلاقة بين البلدين ،إذ تمكن من الحصول على تأكيدات من الرئيس الامريكي جيمي كارتر بأنه سيعمل من أجل الحصول على موافقة الكونغرس حول رفع الحظر على بيع الاسلحة إلى تركيا، كما صدر بياناً عن حلف شمال الاطلسي أكد ضرورة حصول تركيا على المساعدات الكافية لغرض الاسهام في خطة الدفاع عن الحلف الاخير، وفي ٢ نيسان ١٩٧٨ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بيانا ذكرت فيه "أن الإدارة الأمريكية وحكومة أنقرة قد وافقتا على إعادة المفاوضات لاسيما اتفاقية الدفاع والتعاون الموقعة عام ١٩٧٦ ، والتي لم يُصادق عليها من قبل الكونغرس ، وأن الإدارة التنفيذية تسعى لرفع الحظر المفروض على توريد الاسلحة العسكرية إلى تركيا بشكل كامل دون ربطه بالتقدم الذي تحرزه تركيا في إيجاد حل سلمي لقبرص"، ومن جانبهم أعرب أنصار الحظر عن شعورهم بالخيانة واتهموا الرئيس بالتراجع عن وعوده، وعلى اثر ذلك تجمع ما يقرب من (١٥٠٠٠) شخص ، في ١٧ نيسان ١٩٧٨ معظمهم من الأمريكيين ذات الاصول اليونانية، أمام البيت الأبيض للاحتجاج على مساعي كارتر لرفع الحظر بالكامل[٩٥]، فضلا عن ذلك أخذ التصور الامريكي للوفاق يتغير في نهاية السبعينات، وبحسب صُنّاع السياسة الأمريكية فإن الاتحاد السوفيتي كان يستفيد من انحسار الحرب الباردة على حساب الولايات المتحدة من خلال

توسيع نطاق نفوذه، كما إن علاقات تركيا المتنامية مع السوفيت ومع الدول العربية المناهضة لأمريكا وما رافق ذلك من خوف الجانب الأمريكي من أن الأتراك قد يختارون الحياد كانت كلها تطورات مخيفة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية([٩٦]).

وعلى اثر ذلك تبنت لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب مشروع قانون رفع الحظر (H.R. 12514) في ٣ ايار ١٩٧٨، ولكن بعد أسبوع رفضت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ذلك الاقتراح، وفي أواخر حزيران عقدت لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ اجتماعاً مع هيئة ضباط من مسؤولي الدفاع الذين قدموا الأسباب الأمنية والعسكرية لضرورة رفع الحظر على المصالح الوطنية للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه رفع أحد اعضاء الكونغرس تقريراً إلى لجنة العلاقات الخارجية جاء فيه "ان تركيا دولة حاجزة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق استراتيجية عبر الشرق الاوسط وان التأثير العسكري في الشرق الاوسط من الممكن أن يقلب الموازين فيما إذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي في وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قواته البحرية وتأثيره السياسي في الشرق المتوسط"[٩٧]، ونتيجة لذلك صوت مجلس الشيوخ (٥٧-٤٢) في ٢٦ تموز ١٩٧٨ على إلغاء الحظر([٩٨]).

كانت محاولة إدارة كارتر ناجحة إذ تمثلت بإقناع عدد كاف من اعضاء الكونغرس لأنهاء الحظر المفروض على تصدير الاسلحة لتركيا، واكد للكونغرس "أن خسارة القواعد الأمريكية في تركيا أضعف قدرة الولايات المتحدة في إنجاز مهمتها في حلف شمال الاطلسي وأن إبقاء تركيا بدون أسلحة من الممكن أن يؤدي إلى اضعاف الجناح الجنوب الشرقي للحلف الاخير لا سيما في ضوء مساعي السوفيت وتوسيع التزاماتهم العسكرية من الناحية الجنوبية من البحر المتوسط"، وازاء ذلك صوت أعضاء الكونغرس بأغلبية (٢٠٨ إلى ٢٠٥) في ٢٦ ايلول ١٩٧٨على إلغاء الملحق (x) من القسم(٦٢٠) من قانون المعونة الخارجية لعام ١٩٦١ ، إذ تم إنهاء حظر دام أكثر من (٤٣) شهراً بشرط أن يقدم الرئيس تقريراً كل ٦٠ يوم بشأن تطور الوضع نحو حل أزمة قبرص، الامر الذي أدى إلى استئناف عمليات نقل الأسلحة لتركيا، وسمحت الأخيرة في ٩ تشرين الأول ١٩٧٨ بإعادة فتح

بعض المؤسسات الأمريكية تحت سيطرة تركيا وعلى أساس مؤقت(سنة واحدة) في حين كان يجري العمل للتفاوض بشأن اتفاقية تعاون دفاع جديدة[٩٩]، وكان من اللافت للنظر أن ذلك القرار المهم اتخذ في إطار زمني حرج للولايات المتحدة – والذي كان على وشك خسارة إيران[١٠٠].

الخاتمة

جاء إقرار قانون حظر المساعدات العسكرية الأمريكية على تركيا على اثر الانقلاب العسكري في قبرص الذي أطاح بحكومة مكاريوس الثالث في منتصف تموز عام ١٩٧٤، وتصاعد النزاع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك مما قاد حكومة أنقرة الى التدخل العسكري لحماية القبارصة الاتراك لاسيما بعد فشل الادارة الامريكية دون التوصل الى حل في مفاوضات قبرص، مما دفع الكونغرس وبتأثير من اللوبي اليوناني إلى اصدار مثل ذلك القرار الذي كان له تأثيراً قوياً على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية، فضلا عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة ،إذ شجع الحظر تركيا على النأي بنفسها عن الولايات المتحدة، ومنعها من استعمال المنشآت العسكرية ومرافق الاتصالات في الأراضي التركية، وهذا يعني وقف جميع المعلومات الاستخباراتية عن المجال الجوي والصواريخ والبرامج العسكرية والأنشطة التنفيذية والتدريبية للاتحاد السوفيتي، ناهيك عن تقريب وجهات النظر السوفيتية التركية الذي كانت أكثر ما تخشاه الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من تحسن العلاقات السوفيتية التركية إلا أن الأخيرة لم تنظر مطلقاً إلى علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي أو الشرق الأوسط كبديل لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة وإنما نظرت اليها بوصفها مكمّلة لها، وذلك لان تركيا كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الولايات المتحدة ، وأن الأهداف السوفيتية تجاه تركيا لم يكن من المحتمل أن تتغير في المستقبل المنظور، ولهذا فإن تركيا لم تفكر جدياً بالانسحاب من الناتو أو إغلاق القواعد الأمريكية في تركيا بشكل دائم ، واستمر التعاون العسكري التركي الأمريكي ضمن الإطار العام للناتو، وكذلك واصلت تركيا علاقتها الودية مع الإدارة التنفيذية الذي عارضت قرار الحظر العسكري وسعت لرفعه.

علاوة على ذلك أظهر الحظر كيف استخدم الكونغرس سلطته في مجال السياسة الخارجية وانتهك المبدأ الأساسي لفصل السلطات في الولايات المتحدة ، لأن هيكلة السياسة الخارجية وأداؤها يقعان ضمن سلطة الإدارة التنفيذية، والاهم من ذلك فقد أصبح الكونغرس الأمريكي (الذي كان مهتماً بقضايا ضيقة الأفق أكثر من المصالح الوطنية الاستراتيجية) يؤدي دوراً أكبر في العلاقات الخارجية في السبعينات، ونتيجة لذلك ازدادت العوامل السياسية الداخلية مثل قدرة المجاميع الضاغطة (اللوبيات العرقية) بالتأثير على عمليات صناعة القرار الخارجي ، ومن أهمها اللوبي اليوناني الذي كان له دور كبير على اطالة أمد حظر الأسلحة ضد تركيا أكثر من (٤٣) شهراً ، ولم تعد السلطة التنفيذية الأمريكية (التي كانت علاقاتها مع تركيا أكثر ودية) تتمتع بحرية اتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية كما كانت قبل عام ١٩٧٤، كما أثبت الحظر كيف يمكن ان يتلاعب بالكونغرس بسهولة من خلال الضغوط الداخلية، وأن حل الأزمة القبرصية لايمكن أن يكون من خلال الضغط على طرف واحد دون الاخر لذلك قررت تركيا أن تعاني الحرمان في ظل الحظر على أن تقبل الشروط المذلة التي حددها الكونغرس وهي الخضوع أو التبني بشكل جزئي للمطالب اليونانية ، وفي الوقت نفسه ادركت تركيا المشاكل المرتبطة بالاعتماد المفرط على الولايات المتحدة للحصول على المساعدات العسكرية ونتيجة لذلك سعت جاهدة للبحث عن اسواق وموردين جدد من أجل الحفاظ على ادائها العسكري، وتأسيس مصانع وطنية بغية تجنب المشاكل والازمات المستقبلية.

الهوامش والمصادر

(١) عليه عبد الحسين سعيد، موقف الاتحاد السوفيتي من الازمة القبرصية ١٩٦٠-١٩٦٤،مجلة ابحاث البصرة(العلوم الانسانية) المجلد ٣٦،العدد ١، ٢٠١١،ص٣٠٥.

(2)Yiannis Papadakis and others, Divided Cyprus, modernity, history, and an island in conflict, Indiana University Press,2006,p.2.

(٣)حنا عزو بهتان، تطورات الازمة القبرصية (١٩٦٧-١٩٨٣)،مجلة مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد ٢١ ،٢٠١١، ص٢٢-٢٣.

(4) Philip H. Gordon and Omer Taspinar, winning turkey How America, Europe, and Turkey Can Revive a Fading Partnership,Washington,2008,p.26.

(٥)حنا عزو بهتان، المصدر السابق، ص٢٤.

(٦) أف.ستيفن لارابي ولان او.ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت البياتي، بغداد،٢٠١٠،ص١٤٠.

(٧)حنا عزو بهتان، المصدر السابق، ص٢٤.

(8)Ellen B. Laipson, Congressional-Executive Relations and the Turkish Arms Embargo, Washington, 1981, p.1

(٩) الاينوسيس: حركة يونانية تدعو الى الوحدة بين قبرص واليونان على اساس الرابط القومي ، تعود جذور تلك الحركة الى عام ١٨٢٩،إلا انها قويت منذ تسلم الاسقف مكاريوس منصبه الديني الاعلى في الجزيرة عام ١٩٥٠.ينظر: ناظم رشم معتوق وزهراء احمد عبد الزهرة الناصر، الولايات المتحدة والانقلاب العسكري في قبرص في ١٥ تموز ١٩٧٤، مجلة كلية الآداب جامعة البصرة، العدد ١٩، كانون الاول ٢٠١٥،ص٢٦٧.

(10)Yiannis Papadakis and others, Op.Cit.,p.2.

(11)Memorandum From Rosemary Niehuss of the National Security Council Staff to Secretary of State Kissinger, Washington, July 15, F.R.U.S., Vol. XXX, 1974,p.276; Philip H. Gordon and Omer Taspinar, Op.Cit.,p.26.

(12)Editorial Note, Joseph Sisco held more meetings in Ankara and Athens on July 21, 1974, F.R.U.S., Vol. XXX, p.291.

(13)Rifat Ucarol, Siyasi Tarih, Political History, Istanbul, 2008,p. 982.

(١٤) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا(١٩٦٠-١٩٨٠) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢،ص١٣٤.

(15)Helen Chapin Metz, Turkey a country study, Washington,1996,p.53.

(١٦)حنا عزو بهتان، المصدر السابق، ص٢٤.

(17)Ellen B. Laipson, Op.Cit.,p.1.

(18)Helen Chapin Metz, Op.Cit.,p.54.

(١٩) أف.ستيفن لارابي ولان او.ليسر ،المصدر السابق،ص١٤١؛

Philip H. Gordon and Omer Taspinar, Op.Cit.,p.26.

(20)Ellen B. Laipson, Op.Cit., p.1;

حنا عزو بهتان المصدر السابق،ص٢٨

(21)Ellen B. Laipson, Op.Cit., p.1

(22) Philip H. Gordon and Omer Taspinar, Op.Cit.,p.26.

(23) Ibid.

(24)Nasuh Uslu, Türk-Amerikan İlişkilerinde Kıbrıs ,Ankara, 2000,p. 325.

(25)Richard F. Grimmett, Turkish-US Defence Relationship: The Arms Embargo Issue, Washington, 1978, p. 4.

(26)Henry Kissinger, Years of Renewal, New York: Simon and Schuster, 1999, p.225.

(27)Laurance Stern, The Wrong Horse: The Politics of Intervention and the Failure of the American Diplomacy, New York, 1977, p.141.

(28)Henry Kissinger, Op.Cit., p.233.

(29)Ibid.

(30)Ibid., p.225.

(31)Laurence Stern, Op.Cit., 155.

(32)Ibid., p.147.

(33)Ellen B. Laipson, Op.Cit.,p.24.

(34)Ibid., p.147.

(٣٥) محمد مسير عارية الربيعي، سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ،جامعة واسط،٢٠١٦،ص٢٠٢.

(٣٦) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي ،المصدر السابق،ص١٣٤.

(37)Nasuh Uslu, The Turkish-American Relationship between 1947 and 2003: The History of a Distinctive Alliance. New York, 2003,p.215.

(٣٨) لقمان عمر محمود أحمد، العلاقات التركية – الأمريكية ١٩٧٥ – ١٩٩١ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل،٢٠٠٤،ص٤٣.

(39)Ibid.,216.

(40)Nasuh Uslu, The Turkish-American..., p.215.

(41)Memorandum From The President's Deputy Assistant For National Security Affairs (Scowcroft) To President Ford, Washington, March 10, 1975, F.R.U.S.,Vol. XXX ,PP.713-714.

(٤٢) حسن علي خضير العبيدي وفراس صالح خضر الجبوري، التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤ واثره على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية حتى عام ١٩٨٠، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٢٥، جامعة تكريت، ٢٠١٦، ص٢٤٨.

(43)Helen Chapin Metz, Op.Cit.,p.56.

(44)Paul Y. Watanabe ,Ethnic Groups, Congress, and American Foreign Policy: The Politics of the Turkish Arms Embargo, London, 1984, p.108.

(45)Helen Chapin Metz, Op.Cit.,p.56; Ellen B. Laipson, Op.Cit.,p.25.

(46)Gerald R. Ford, A Time to Heal, New York, 1979, p.302.

(47)Nasuh Uslu, Türk-Amerikan Iliskilerinde kibris..., p. 332.

(48)Laurance Stern, Op.Cit., p. 152

(49)Nasuh Uslu, Türk-Amerikan Iliskilerinde kibris..., p. 333.

(50)Paul Y. Watanabe, Op.Cit., p.109.

(51)Ibid.,p.110.

(52)Laurance Stern, Op.Cit., pp.155-156.

(53)Richard F. Grimmett, Turkish-US Defence Relationship..., pp.88-93.

(54)Richard C. Campany, Turkey and the United States: the Arms Embargo Period. New York: Praeger, 1986,p.57.

(55)Andreas Constandinos, US-British Policy on Cyprus, 1964-1974، The Cyprus Review 23, No. 1,2011,p.44-45

(56)William Hale, Turkish Foreign Policy 1774-2000,London,2000,p.159.

(57)The Canberra Times, 12 March 1975,p.7.

(58)Theodore A. Couloumbis, The United States, Greece and Turkey: The Troubled Triangle, New York, 1983, p. 105.

(59)Theodora Kalaitzaki, US Mediation in Greek–Turkish Disputes since 1954, Mediterranean Quarterly, No. 16 ,2005,p.111.

(٦٠) لقمان عمر محمود أحمد، المصدر السابق، ص ٥٤.

(61)Mahmut Durmaz, The U.S. Arms Embargo of 1975--1978 And Its Effects on The Development of The Turkish Defense Industry, Submitted In Partial Fulfillment of The

Requirements For The Degree of Master of Arts In Security Studies (Civil-Military Relations) From The Naval Postgraduate School September, 2014,P.51.

(٦٢) احمد نوري النعيمي ،العلاقات الروسية التركية دراسة في الصراع والتعاون،عمان،٢٠١١،ص٧٩

(63)Engin Askin, Canada Wants to Sell Weapons to Turkey, Milliyet, March 15, 1975.

(64)The Canberra Times, 12 March 1975,p.7.

(65)Mahmut Durmaz, , Op.Cit.,P.51.

(66)Theodora Kalaitzaki, Op.Cit.,p.109.

(67)The Canberra Times, 12 March 1975,p.7.

(٦٨) منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون، العلاقات التركية الايرانية ١٩٢٣-٢٠٠٣ دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، عمان،٢٠١٥، ص١٥٢.

(٦٩) المصدر نفسه ،ص١٩٦.

(٧٠) رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية،عمان،٢٠١١،ص٤٩،٢١؛ منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون، المصدر السابق،ص١٩٦.

(٧١) علي حمزة سلمان الحسناوي، ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠،مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الثالث،٢٠١٠،ص١٢١.

(٧٢) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق ،ص٧٩

(٧٣) شهدت تركيا ازمة اقتصادية حادة في عقد السبعينات من القرن العشرين نتيجة لنفقات الازمة القبرصية، وارتفاع اسعار النفط، والاعتماد على الاستيراد، وازدادت الديون التركية ،واختلال الميزانية. ينظر: منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون، المصدر السابق،ص١٩٥.

(74)Sedat Laçiner, Turkish Foreign Policy 1971-1980 Ideologies vs. Realities, Politika, 2010, p.91.

(٧٥) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق ،ص٨٣.

(٧٦) لقمان عمر محمود أحمد، المصدر السابق، ص ٥٩.

(٧٧) احمد عبد العزيز محمود، تركيا في القرن العشرين، الاسكندرية،٢٠١٢،ص١٥٩.

(٧٨) حسن علي خضير العبيدي وفراس صالح خضر الجبوري، المصدر السابق،ص٢٤٩.

(٧٩) وقعت اتفاقية مونترو في سويسرا ٢٠ تموز ١٩٣٦ من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وتركيا وبريطانيا وفرنسا وبلغاريا واليونان واليابان ورومانيا ويوغسلافيا، ونصت الاتفاقية على مبدأ حرية مرور السفن التجارية في اوقات السلم والحرب، وسمحت بمرور السفن الحربية لدول حوض البحر الاسود بدون أي تحديد، وأعطت لتركيا حق تحسين المضايق. ينظر:

Bulent Gokcicek, The Montreux Convention Regarding The Turkish Straits And Its Importance After The South Ossetia War, California,2009,pp.35-39.

(٨٠) حسن علي خضير العبيدي وفراس صالح خضر الجبوري، المصدر السابق،ص٢٤٩.

(٨١) لقمان عمر محمود أحمد، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٨٢) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق ،ص١٠٢.

(٨٣) المصدر نفسه ،ص١٠١-١٠٣.

(٨٤) المصدر نفسه،ص١٢٢.

(٨٥) ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة،الاسكندرية،٢٠١٤،ص١٣١.

(٨٦) شذى فيصل رشو العبيدي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٦٧-١٩٨٨،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة المصل،٢٠٠٥،ص٣٥.

(٨٧) فليب روبنس ،تركيا والشرق الاوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، قبرص،١٩٩٣،ص١٢١-١٢٢.

(٨٨) منهل الهام عبد ال عقراوي واخرون، المصدر السابق ،ص١٥٤.

(٨٩) شذى فيصل رشو العبيدي، المصدر السابق، ص٣٥.

(٩٠) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق ،ص٨٠.

(٩١) ناظم رشم معتوق وزهراء احمد عبد الزهرة، جهود ادارة الرئيس الامريكي جيمي كارتر لتسوية القضية القبرصية بين عامي ١٩٧٧-١٩٨٠،مجلة آداب البصرة، العدد ٧٨، ٢٠١٦،ص١٦٣.

(92)Ellen B. Laipson, Op.Cit., p.26.

(93)Laurance Stern, Op.Cit., p.157

(94)Ellen B. Laipson, Op.Cit., p.26.

(95)Ibid., p.27.

(96)Laurance Stern, Op.Cit., p.157

(٩٧) احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق ،ص١٠٤.

(98)The Canberra Times ,27 July 1978 ,P.5

(99)Laurence Stern, Op.Cit.,p.155.

(100)Theodore A. Couloumbis, Op.Cit.,p.106.